

# مدخل الى علم اللسان الحديث

تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه

المقدمة :

## 1 - الغاية من هذا التحليل

ان العلم الذى يطلق عليه فى البلدان الأوربية والأمريكية الآن اسم ( Linguistics ) يعنون بذلك « علم اللسان » ( 1 ) أصبح فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين من أهم العلوم الانسانية وأوسعها مجالا وأكثرها نفوذا ونجوعا لا بالنسبة الى ما كان عليه فيما مضى فقط بل بالنسبة أيضا الى ما استفادته العلوم الانسانية الأخرى من تجديد عميق بتطبيقها لمناهجه الخاصة على مواضيع أبحاثها . فقد لاحظ المختصون فى هذه العلوم النجاح الباهر الذى كللت به جهود زملائهم فى الـ ( Linguistics ) بعد ان أعاد هؤلاء النظر فى كل المعلومات والمناهج التى تركها لهم الباحثون السابقون . وما كانت فى الحقيقة إعادة نظر فحسب بل ثورة على المفاهيم والأساليب المسلمة التى ما كان يجرؤ أحد قديما على جدالها وانزالها من مستوى التقديس الأعمى الى مستوى النظر والتحريض . بل كانت فى الواقع ثورات توالى طيلة قرن ونصف انعشت البحث العلمى ايما انعاش . ونتج عن هذه الحركات الفكرية العميقة التى تزعمت لها المبانى النظرية الغربية القديمة تفاعل منهجى واسع النطاق اذ صار كل فن من فنون الدراسات الانسانية يصبو الى تحصيل نفس النتائج من حيث الكم والكيف بامتثاله نفس المناهج والنظريات وترتب على ذلك ان العلم الذى نريد تحليله فى هذه المقالة اكتسب فى مدة وجيزة بفضل ما توصل اليه من دقة منهجية وضبط نظرى صيتا عظيما فصار كالمثال الذى يقاس عليه وكالامام الذى يقتدى به . فهذا التأثير - ويندر ان يوجد مثله - هو دليل واضح على أهمية هذا العلم فى ذاته وأهمية الدور الذى لا يزال يلعبه فى ميدان البحث .

ان هذا هو أحد الأسباب التى دفعتنا الى كتابة هذا التحليل وهناك سبب آخر ملازم له وهو يرجع الى شعورنا وشعور كل من الم بشيء من هذا الفن بالفراغ المهول الذى يوجد الآن فى صلب الدراسات العربية المتعلقة بعلم اللسان البشرى العام . فان الجهل المخيم الآن على المثقفين فى البلدان العربية بالإضافة الى هذه الفنون من المعرفة يكاد يكون شاملا والفراغ المذكور يكاد يكون « خلاء مطلقا » على حد التعبير الفيزيائيين فما رأينا فى أية جامعة عربية دراسات منتظمة فى هذه المادة الا القليل . وكل ما هنالك هو محاولات شخصية ترمى الى ادخال بعض المفاهيم فى الدراسات الجامعية وملاحظات مبعثرة يقتبسها الأساتذة من المؤلفات الغربية فيدرجونها فى محاضراتهم . ونستثنى من

(1) هذه تسميته بالانكليزية ، أما الفرنسية فهو Linguistique ، وأما الألمانية فهو Sprachwissenschaft

ذلك بعض الفروع كالأصوات مثلا فقد اهتمت بذلك جامعة واحدة أو جامعتان ولكن من غير أن تعير لها اهتماما كبيرا إذ لم تجعلها مادة مفروضة كسائر المواد بل قد تجيز للطالب أن يختارها كمادة إضافية ( 2 ) .

وقد حاول بعض الباحثين تعريف الـ Linguistics للقراء العرب فألفوا لذلك كتباً تتفاوت قيمتها بحسب مقدرة كل مؤلف في ادراك المفاهيم الجديدة ( أو ما يبدو أنه جديد ) وكلهم يشكر على محاولته الطيبة . إلا أن هذه الكتب قليلة العدد — رغم المدة الطويلة التي مضت منذ أن الف جرجى زيدان كتابه في تاريخ اللغة العربية (3) (وهي قطرة ماء إذا أضفناها إلى اقيانوس الإنتاج الذي صدر باللغة الانكليزية وحدها) . ويتصف الكثير منها بصفات غير محمودة الأولى هي أن مؤلفيها — إلا القليل منهم — ليسوا من فرسان الميدان فأكثرهم تخصصوا في علم الاجتماع أو علم النفس أو تاريخ الأدب أو عدة مواد كالآداب واللغة وغير ذلك وقل من تخصص ( بكل ما يدل عليه هذا اللفظ من معنى ) في علم اللسان البشري كما يتخصص الباحثون في علم الاجتماع وحده بل في علم الاجتماع السيكولوجي أو الرفي أو الصناعي ( بعد أن يأخذوا حظهم من العلوم التي لها علاقة بتخصصهم بقدر ما تساعدهم على فهم ما دتهم الأساسية ) .

والثانية هي اقتصار هذه الكتب على المفاهيم والمناهج التي تعتبر الآن في أوربا وأمريكا آثارا بالية راجت في هذه البلاد منذ خمسين سنة على الأقل وتجاوزتها الآن الانقلابات التي أشرنا إليها . وأكبر العيوب على ما يبدو لنا هو أن تقدم لجماهير القراء الذين لا يملكون لغة غير لغتهم الأصلية معلومات تفوح رائحة الزهمة منها فلا يدرك القارئ العربي هذه الزهمة فيقبلها مطمئن البال لا يشك لحظة واحدة في طراوتها وعضاضتها وبهذا يستوفي الشعب العربي كل شروط التخلف الثقافي دون ما شعور .

والثالثة هي عدم التفاتها إلى النقائص والأخطاء التي احتوت عليها الآراء والنظريات الأوربية — القديمة منها والحديثة — إذ قد تكون الأخطاء القديمة صعبة الزوال خصوصا إذا علقت بأذهان المتطرفين من المحافظين الأوربيين . فإذا تسربت هذه الآراء الغير الصائبة في المؤلفات الموجهة إلى من يجهل كل شيء عن حقيقة هذه الأمور ولم ينظر فيها النظر الصحيح ولم تمحص تمحيصا كان الضرر أعظم وأجسم .

ومن ثم يتضح عدم الملم بعض المؤلفين لا بأصول هذا العلم وجزئياته فحسب بل حتى بالمشاكل التي يطرحها وبالحلول التي يقترحها علماءه .

- (2) وقد بدأت ، على كل حال ، بلدان المغرب العربي تهتم شيئا ما بهذا الفن من المعرفة منذ حين . ونلفت أنظار الباحثين — ممن لا يعمه الاطلاع على ما يطرأ في معاهد العلم الغربية — أن الـ Linguistics صار الآن في أكثر الجامعات الأجنبية مادة أساسية اجبارية بالنسبة إلى كل أقسام اللغات ابتداء من السنة الأولى ، وبالنسبة إلى علم النفس ، وعلم الاجتماع ابتداء من سنة التخصص . وتدرس أيضا في بعض المدارس الثانوية منذ أن أدخلت مواد جديدة مثل الحبر الحديث .
- (3) وقد طرق فيه هذا العالم لأول مرة موضوع تطور اللغة ، غير أن هذه النظرة تجاوزها البحث الحديث .

كما يتضح أيضا عدم اطلاع البعض ( ممن تكلف نشر مفاهيم هذا العلم ) النزعات النظرية والمنهجية التي ظهرت في العشرين سنة الفارطة في تشيكوسلوفاكيا والدانمارك وفرنسا وانكلترا والولايات المتحدة واليابان ( 4 ) .

وهناك سبب آخر قوى ، يرجع الى التناسب الوضعي الذي يوجد بين علم اللسان الحديث وبين علم العربية وأعنى بهذه التسمية الأخيرة علم اللسان العربي الذي وضعه العلماء العرب في أواخر القرن الأول الهجري ( السابع الميلادي ) وبلغ أشده في زمن أبي عمرو بن العلاء واكتملت مادته ووسائله على يد الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه فان هذا التناسب الغريب الذي وجدناه بين الأوضاع النظرية والمنهجية التي امتاز بها فكر الخليل ومن تابعه وبين الأوضاع العلمية الحديثة ( وأخص منها أحدثها ) لجدير بالدراسة (5) وقد ايقنا ان الدراسات اللغوية لن يكون لها أى شأن اذا لم يرجع أصحابها الى الخليل بن أحمد ويحاولوا ان يتفهموا ماقصده هذا الرجل العبقري بتعليقاته لظواهر اللغة وذلك بالرجوع أولا الى كتاب سيبويه وشروحه التي لا تزال مخطوطة وبالرجوع ثانيا الى من أدرك مقاصده حق الإدراك مثل ابن السراج وأبي على الفارسي وآبن جنى وذلك العلم الفذ : الرضى الاسترأبأذى ويأحبذأ لو درسوا في نفس الوقت نظريات علم اللسان الحديث لأنه فيها من المعانى والمفاهيم — لو تدبروا لوجدوها شديدة الشبه بما يجدونه في تلك الكتب القديمة وربما ساعدتهم على ادراك ما لا يزال غامضا لديهم من نظريات النحو العربي اذ ان المصطلحات العربية القديمة قد تنوسيت معانيها الدقيقة في غالب الأحيان بل صارت الفاظا تدل في المجتمع العربي المعاصر على مدلولات أخرى غير المدلولات التي قصدها الخليل وأصحابه . وذلك راجع أما لاستعمال معاصرنا لهذه الكلمات على غير ما وضع لها في زمن سيبويه ( لعدة عوامل منها تأثير الثقافة اليونانية مثلا ) وأما لاستقلالها تماما عليهم .

وآخر هذه الأسباب هو سبب خاص بمجلتنا هذه فإنه سوف ينشر فيها ان شاء القدير — عدد كبير من الأبحاث باللغة العربية وباللغات الأجنبية وربما عسر فهمها على القارئ الغير المحصل فأرأينا أنه من الواجب علينا ان نقدم له أخطر المفاهيم وأهم المناهج التي يجرى استعمالها الآن في البلدان المتقدمة — في العلم والاقتصاد — ونفرغ جهدنا في تفسيرها والتعليق عليها وذكر اقوال العلماء فيها مع توجيه انتقادنا لها ان اقتضاه الحال وأوجبه علينا المنطق السليم .

(4) وعذرهم في ذلك هو كما قلنا عدم تفرغهم لهذا الفرع من البحث لأنهم لو ركزوا كل أبحاثهم فيه لحاولوا الاتصال بهؤلاء العلماء ولو بالمراسلة المستمرة كما يفعله كل المختصين في أيامنا هذه وكذا استيعاب كل ما نشر في موضوع اللسان البشري في الحقبة الأخيرة مهما كانت اللغة التي نشرت بها هذه الأبحاث لأنه لا يجوز للباحث اطلاقا أن يعالج موضوعا الا بعد المسامحة بجميع ما قيل — خصوصا في الآونة الأخيرة — في هذا الموضوع . فهل يجوز — ياترى لمن يتعاطى البحث في العلوم الذرية أن يؤلف كتابا ( ولو على سبيل التعريف والتقريب ) في العناصر الأولية للنواة الذرية أو في مناهج البحث فيها دون ان يلتفت الى أحدث ما قاله المختصون في هذا الموضوع ولا يطلع على المشاكل النظرية والتقنية التي طرأت منذ أن بدأ هو في الدراسات النووية ؟ ، وهل يعتبر الباحث باحثا حقيقيا اذا لم يحتك بمن يقاسمه نفس البحث في مختلف أنحاء المعمورة ؟ ، وهل يظن باللسان أنه أقل أهمية بحيث يمكن أن يتناول من الناحية الادبية فقط ؟ .

(5) ألفنا في ذلك كتابا سيصدر في السنة القادمة ان شاء الله .

2 — الصعوبات التي يلاقيها الباحث العربي عند معالجته لمثل هذا الموضوع من المعروف ان الباحثين العرب المختصين في العلوم الدقيقة والتجريبية (ويعد الLinguistics من جملة هذه العلوم ) يعانون صعوبات كثيرة جدا عندما يحاولون ان يقدموا لجمهور المثقفين ما حصل لديهم من المعلومات الفنية اما بمجهوداتهم الخاصة واما بالنقل عن غيرهم من العلماء .

اما الصعوبة الراجعة الى عسر المادة نفسها لشدة تقنياتها أو تجريدها فهذا لا يخص الشعب العربي بالطبع بل هو عام الوجود فكل من يشتغل بالعلوم الدقيقة الشديدة التجريد يلقى نفس الصعوبات خصوصا اذا حاول تقريب هذه المعلومات الى افهام الكافة .

ان العقبات الحقيقية التي تعترض طريق الباحث في ايماننا هذه تنحصر في المشكلتين الآتيتين :

— مشكلة اللغة العلمية والمصطلحات ،

— مشكلة الاوهام العلمية الشائعة المسلمة .

تتفرع على المشكلة الاولى مشاكل جزئية ذات خطر عظيم منها الكارثة القاسية التي اصابتنا في لغتنا منذ ان قصرت مهمتها على اداء المعاني الشعرية الخطابية واجبرت رغم انفسها على ترك المعاني العلمية اللهم الا ما جمد وتقلص ظله من المفاهيم التقليدية التي اصبحت لا تثير الصدى المطلوب منها في اذهان الباحثين . وذلك اما لاندثار المفهوم الاصيل القديم وقيام مفهوم آخر مقامه وليس له ما للاول من الاشعاع والفعالية المنهجية واما للتمييع الدلالي الذي اصيبت به اكثر هذه المصطلحات فصارت تدل على مدلولات غير واضحة او على صفات عرضية لا تلزم المفهوم القديم . وكل ذلك ادى الى اخطر خلل يتبلى به اللغة وهو عدم الدقة وعدم الضبط في تأدية المعاني .

وليس الذنب على اللغة بل على الناطقين بها اذ بتضييقهم لجال اللغة الفصحى وقصرها على التعبيرات الادبية البحتة تصير الالفاظ غير محدودة المعاني لان الخيال الشعري يقتضى ذلك — ان يكون المعنى مثل الضبابية او مثل الحلم — وهذا لا يضرها ان استطاع اصحابها ان يميزوا بين مستويين من الاداء : العلمى والادبى غير ان التصنع الادبى الذى اصبنا به منذ عهد الانحطاط قد يصد كل ناطق عن التعبير الدقيق لانه قد اقتنعه كتب البلاغة ( بلاغة العصور المتأخرة ) ان الفصاحة لا تحصل الا باجتناب اللفظ المتداول أى اللفظ الجارى على السنة العامة فقط ولو استعملته بكثرة العرب الفصحاء (6) .

(6) لا نعني التصنع في التراكيب فهذا قد تفتن اليه الادباء انفسهم ونبذوه . بل مقصودنا يمس التصنع في استعمال المفردات ، فقد تستعمل هذه العناصر من غير ان يلاحظ فيها المعاني التي تدل عليها في مختلف السياقات وبدون ان تعتبر صلاحيتها لتأدية المعاني المقصودة . ومن البين الواضح ان مدلول الفصاحة قد تغير تغيرا ملموسا في عهد الشروح والتعليق المتأخرة وما رأينا احسن مما قاله المرحوم مصطفى صادق الرافعي عند تحديده للفظ الفصيح : « الفصيح عندهم هو ما كثر استعماله في السنة العرب ودار في اكثر لغاتهم لان تكرارها على الالسنه . دليل على تحقق النسبة الفطرية » ( تاريخ آداب العرب ، ط 1940 ، 1 ، 126 ) . وما الفصاحة في الحقيقة — بالنسبة الى العربية — الا الملكة أو القدرة الفطرية العفوية على التخاطب بلغة سلمت من العجمة واللحن .

ومشكل جزئى آخر من هذا الجنس هو عدم توفر المصطلحات العربية لتأدية كل هذه المعانى العلمية وذلك رغم كل ما تبذله الجامع اللغوية من مجهودات لسد الفراغ وكان يجب أن تواكب اللغة الركب الحضارى العلمى مواكبة تامة مهما كان الأمر ومهما كانت السرعة التى يسير عليها هذا الركب . فالزمانة والمسائرة اللغوية الكاملة هى من أهم شروط التقدم وأشد الناس احتياجا لها هم الباحثون فكيف يتم لهم اقامة معلوماتهم وتطويرها وتحويرها واثراؤها لو لم يكن لديهم من وسائل التعبير ومن أدوات لحصر الأشياء وتصنيفها وتجريدها ما يكفى حاجتهم بذلك ؟ والحق أن الفئة القليلة من الباحثين الحقيقيين ( أى البدعين منهم ) لا تقوى أبدا على وضع الآلاف المؤلفات من المصطلحات لمقابلة ما وضعه غيرنا منها فى عشرات السنين ثم ان السرعة العجيبة — سرعة الصواريخ ! — التى تتصف بها الحركات الاكتشافية والاختراعية فى زماننا هذا لا تسمح لنا ان لم نقلب الأوضاع الحالية قلبا جذريا أن نلتحق بالركب الحضارى فى أقرب الآجال فان سيرنا فى طريق التنمية اللغوية — وغيرها من التتميات — بالنسبة الى سير غيرنا هو كتردج المتواليات العددية بالنسبة الى تدرج المتواليات الهندسية !

وإذا كان الامر كذلك فكيف يجوز لنا أن نبقى البحث اللغوى على ما هو عليه الآن من بطء وفوضى ؟ وكيف نتركه يسير هذا السير المتثاقل ولا نبادر الى اتخاذ الوسائل الجبارة التى يجب اتخاذها فى مثل هذه الأحوال ؟ أفلا يحسن أن يكون هذا العلاج على قدر تضخم الداء ؟ ( 7 ) لقد قلنا فى غير هذا المكان أن الثمرات التى تجنيها الشعوب من أعمال الجامع ضئيلة جدا بالرغم من كل المجهودات التى تبذلها ومهما كانت هذه الجهود فانها لن تفى أبدا بالمعدد الهائل من الحاجات التى لا تزال تطرا علينا فى عصرنا هذا وكل يعرف البطء الذى تتسم به الأعمال الجمعية ( وهذا لا يخص الجامع العربية ( 8 ) الا ان الشعوب الأخرى لا تترجى شيئا كبيرا من مجامعها اللغوية وقد بادرت الى اتخاذ وسائل أخرى لتكييف لغتها ) . والذى زاد الطين بلة هو أنها لا تتفق فى غالب الأحيان فى وضع المصطلحات .

(7) وقد حاولت جامعة الدول العربية تنظيم ما تبعثر من هذه الجهود وتوحيد ما جرى استعماله الآن من المصطلحات ، فنظمت لذلك مؤتمرات ( الرباط : 1961 ، والجزائر : 1964 ) الا أننا ما لسنا بعد نتيجة محسوسة من هذه اللقاءات باستثناء مركز التعريب الذى أنشأته بالرباط وقد بقي هذا المركز مدة طويلة يعمل فى عزلة تعوزه المساعدة المادية والفنية وقد استطاع رغم ذلك أن يواصل نشاطه . ونحن لا نفهم بتاتا كيف تقرر المشاريع ولا يلجأ فى تحقيقها الى العمل المخطط اذ لا يعقل أبدا أن يتم مثل هذا العمل الباهظ بدون أن يوضع له مخطط لمدة معينة يبالغ فى تدقيقه وضبطه ويتشدد فى تطبيقه الى أقصى درجات التشدد ، وتعين فيه سلفا كل حكومة سهمها المالى والفنى — بل وتدفعه بمجرد الموافقة عليه — وتحصر به ( مثل كل المخططات الاقتصادية الجديدة ) جميع الأهداف والوسائل ، وتحدد مراحل انجازه بما تحتوي عليه من عمليات جزئية مفصلة تفصيليا تقتضيه دقة برمجتها ، وكذا كل الآجال التى ينبغى أن تتم دونها هذه العمليات . وإن اكتفينا بالتوصيات العامة العذرية المبهمه فقد استوجبتنا بذلك التخلف الذى لا تزال نعانيه .

(8) فان المجمع الفرنسى قد احتاج الى أكثر من قرن ليأخذ قرارا فى اصلاح طفيف يخص الرسم الهجائى لكن الفرنسيين لم ينتظروا من مجمعهم أن يمددهم بما يحتاجون اليه بل أخذوا على عاتقهم ، فسور شعورهم بهذا الاحتياج ، البحث الجدى لتحسين مردود لغتهم .

ثم ان هناك صعوبة أخرى اخص من هذه وهي ترجع الى موضوعنا هذا بالذات وتتعلق على الخصوص بمشكل خطير جدا ما رأينا أخطر منسه ولا رأينا ناسا كثيرين يولونه كل عنايتهم . وهو ناتج عن تجاهل أكثر المتقنين أو عدم اكتراثهم بهذه الحقيقة الجوهرية وهي أن اللغة التي يستعملها الناس في عصر من العصور قد تكون ، اذا لم يعد فيها النظر ، من أكبر العوائق في طريق **الترقى العلمي** وهذا ما يحتاج الى مزيد من الايضاح لاننا نخشى أن يلتبس الأمر على بعض القراء . اننا نعنى باللغة ههنا **مجموعة المفردات التي يجرى استعمالها في زمن معين** فان لكل عصر مفرداته الخاصة به ، تدل على مسميات شتى ، تظهر فيه ثم تزول ويترك استعمالها فتزول معها اسمائها . غير أن هذه المفردات لا تدل فقط على اعيان محسوسة ( مثل الملابس والأدوات وغيرها ) بل قد تدل أيضا على معان مجردة ومفاهيم خاصة بهذا العصر وبما ظهرت فيه من نظريات علمية وأساليب استدلالية وغير ذلك ونحن نعرف أن أحد أدوار اللغة هو أن تكون مركبا نقالا للأنظمة الفكرية وأداة لنشرها فى البيئات المتقدمة وذلك بواسطة نظامها الأفرادى ( أى نظام كلماتها بدواله ومدلولاته ) . فمجموع المعانى أو بالأحرى نظام **المفاهيم** الذى يسود النشاط الفكرى في عصر من العصور يوجد بالطبع متبلورا في مفردات ذلك العصر أى في لغته . فاذا تطبع الناس على استعمال هذه الكلمات بتلك المعانى واستأنسوا مضمونها بل ورفضوا أن يكون لها معان أخرى غير ما تعودوا عليه كان ذلك من أقمم الموانع للترقى العلمى . إذ لا يمكن أن يحصل أى تفاهم وأى اتصال عقلى بين الباحثين وبين العالم والمتعلم اذا لم تتحد في اذهانهم المدلولات التى تحملها نفس الألفاظ . ونخص من هذه المدلولات المتعود عليها المجموعة من المفاهيم التى أخذها الناس عن المؤلفين الذين عاشوا في عهد التحجر الفكرى العربى لأن ما يرجع الى العلماء المجتهدين المستقرين للأحداث ، المستنبطين للقوانين فلا سبيل الى وجودها عند أولئك الا ملبسا ومسوخوا فالمعانى القديمة قد زيد فيها ما ليس منها ونقص منها ما هو لازم لها والواقع أن أكثر المؤلفين قد عجزوا عن فهمها فهما صحيحا وذلك لشدة ابهامها عليهم بعد اغلاق باب الاجتهاد عليها .

وزد على ذلك الالتباسات الفاحشة التى نشأت عن تداخل المفاهيم . فقد وقع هذا الالتباس لأول مرة عندما امتزجت العلوم الاسلامية بالفلسفة اليونانية ولم يحاول المترجمون اذ ذاك التفادى من هذا المزج بين الأنظمة الدلالية ( كترجمتهم لكثير من الألفاظ اليونانية بألفاظ اسلامية كان وضعها العلماء الأولون للدلالة على مفاهيم الخاصة ) . كما وقع أيضا مثل هذا في عصرنا الحاضر اذ كثرت النقول عن الكتب الغربية ولم يتحفظ فيها أصحابها التحفظ اللازم .

أما الأوهام التى لاتزال حاضرة في اذهان المفكرين وخصوصا اللغويين منهم فهى كثيرة وبالأسف وليست كل هذه الأخطاء متساوية في قوة تأثيرها ولا متكافئة فى تمكنها من الاستيلاء على العقول ولا فى مدى غزوها للأذهان فمنها البسيطة الساذجة التى لا ينخدع بها ذوو الالباب ومنها ما يصعب أن يكشف الخطأ فيها لاكتسائها أبهى الأكسية العلمية وظهورها بمظاهر التحرى العلمى الموضوعى الدقيق . وسنحاول أن نحصرها حصرا بدون استيعاب لتعرضنا لها فى أماكن أخرى .

رأينا فيما يروج الآن من أفكار ونظريات فى العلوم اللسانية ، شرقا وغربا ، نوعين من الأخطاء الشائعة :

- أخطاء في الأصول المنهجية نفسها أو في تطبيقها على البحث العلمي .
- أوهام تتعلق ببعض النظريات العامة كانت سبب الاغلاط الجزئية الكثيرة في تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها .

لقد جعلنا في الصدارة ما قد يبدو لنا انه أكثر خطورة من غيره وهى الأخطاء المنهجية . فاننا لانظن أن النظريات والآراء العلمية غير المنهجية تستطيع البقاء المديد في الأوساط العلمية الراقية وهذا من حسن حظ العلماء فان النظريات الصحيحة هى التى تتكيف مع مرور الزمن وبمقتضى التوسع الاكتشافى المتواصل وهى لاتبطل بذلك بطلانا كاملا إنما يدخل عليها — ان صحت — التعديلات التى يفرضها التوسع المذكور . وهكذا يعنى بنىان العلم شئنا فشيئا « بتصفح الاخير قول الاول واستيلانسه على ما فاته » (9) وليس الأمر كذلك بالنسبة الى المناهج لأنها طرق تطرق يوميا بكيفية محسوسة ومسالك يسير عليها الباحثون غالب أوقاتهم فيتعودونها ويألفونها فلا يريدون بها بديلا فإذا حصلت العادة ورسخت في أفعالهم صعب تغييرها وتعديلها هذا بقطع النظر عن أهميتها بالإضافة الى البحث نفسه فقد يغيب عن الأذهان أن أساليب البحث قد تسبق في الوجود النظريات اذ ان الطرق المختلفة التى يسلكها العلماء في أبحاثهم وتجاربهم قد تؤديهم الى بناء النظريات ويمتاز هؤلاء العلماء بعضهم عن بعض بمناهجهم أكثر مما يمتازون بنظرياتهم . هذا وان استقرت هذه المسالك على حالتها الأولى وجهدت كان الخطب عظيما على مردود الأبحاث ، خصوصا اذا منح الباحث لمناهجه الصلاحيـة المطلقة واقتنع بعدم احتياجها الى التعديل والتصويب ( وهذا قد يقبل ويفتقر عند ظهور المناهج الجديدة الثورية التى تثبت نفسها بنجاحها ونجوعها أما اذا طال الزمان واحتاجت هى بدورها الى التعديل فلا يحق حينئذ لآى واحد أن يفر من هذا التطوير المحتوم ) .

ان أهم الأخطاء المنهجية الشائعة اليوم في الأوساط العلمية العربية تتوزع في هذه الآونة على نوعين من البيئات : البيئة التقليدية التى حافظت على التقاليد الدراسية والبيئة التجديدية التى نشأت عن احتكاك العرب بالحضارة الغربية الحديثة . فأما البيئة الأولى فقد واصلت دراستها للغة بنفس المناهج التى تركتها لها الأجيال المتأخرة وأكبر العيوب التى أصيبت بها هى تعلقها بالمعيارية المطلقة ونعنى بذلك شدة اهتمامها « بالعلل التعليمية » على حد تعبير الزجاجى (10) وقلة التفاتها الى « العلل القياسية » والى الأسرار الكامنة في الظواهر اللغوية . على أننا قد لا حظنا بعنا جديدا للمفاهيم العربية النشيطة الناجمة على يدى عدد من العلماء مثل المرجوم محمد على النجار وشخصيات أخرى جلييلة القدر امتازوا عن غيرهم بمعرفتهم العميقة لتلك المفاهيم العربية الاصيلية . ثم زد على هذا استعمال هذه البيئة — باستثناء أولئك الباحثين — للمفاهيم المنطقية اليونانية بكيفية تقليدية بحتة . وكل يعرف — حتى الغربيون — ما لهذا المنطق من أثر سئ في البحث العلمى بصفة عامة والبحث اللغوى بصفة خاصة .

(9) أنظر : « الامتاع والمؤانسة » للتوحيدي — ط . القاهرة 1939 ، 202 .

(10) أنظر كتابه « الإيضاح في علل النحو » تحقيق مازن المبارك ، 64 . وأنظر أيضا « أصول النحو » لابن السراج ( مخطوط الخزانة العامة بالرباط ) ، رقم 326 أوقاف ، الورقة 2 « هذا ليس يكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب وانما نستخرج منه حكمتها في الأصول التى وضعتها » .

هذا ولم يحاول ائمراد هذه البيئة أن يجددوا هذه الطرق الا في الحقبة الأخيرة حيث بدأت تهتم بما يجري في خارجها من أبحاث وتحتم عليها بالطبع أن تتأثر بالبيئة التجديدية فوتمعت هي أيضا في نفس الأخطاء .

أما البيئة التجديدية فقد وفقت في كثير مما أختارته لبحثها من مناهج استقرائية وتحليلية وخصوصا المناهج التي تعتمد على التتبع التاريخي إذ أدخلت في دراسة العربية مفهوم التحول والتطور ونبذت بعد ذلك المعيارية المحضنة في البحث العلمي كما فعل العلماء المشار إليهم آنفا . غير أن الأوهام التي سادت في الأوساط العلمية الغربية تسربت إليها بحكم التأثير فأوتمعتها في نفس المشاكل .

نذكر منها الاعتقاد الراسخ ( وأى رسوخ ! ) بأن الطريقة الفيلولوجية الأوربية هي الأسلوب الوحيد الذي يناسب البحث اللغوي . وهذه الطريقة تقتصر — كما هو معروف — على النصوص القديمة ولا تتعداها ثم جددت في القرن التاسع عشر فأدخلت فيها طرق النحو المقارن ثم غلبت عليها النزعة التاريخية فصار اللغويون في ذلك العهد ( ومن لا يزال يرى رأيهم مثل كثير من الشيوخ المستشرقين اللغويين ) لا يرون في غير هذه المناهج التطورية منهاجا علميا على الإطلاق ! فكل ما يطلق عليه لفظ العلم فلا بد أن يكون تحليلا للتطور اللغوي ! وسنرى أن هذه الآراء قد كانت في بدء أمرها رد فعل للنزعة المعيارية التي سادت في العصور السالفة . وهذا من أثر المذهب المسمى بالإيجابي الذي ظهر في منتصف هذا القرن ( Positivisme ) .

ثم ان الاعتقاد — على اثر ظهور الاعتقاد الأول — بأن اللجوء الى الوصف المجرد من كل تعليل — هو وحده يكفل نجاح البحث وهذا رد فعل آخر للتعسف الفلسفية الميتافيزيقية التي كانت قد أصابت الدراسات اللغوية منذ زمان بعيد وهو أيضا من اثر الإيجابية فقد يزعم أصحاب هذا المذهب ( وهم كثيرون في أيامنا هذه ) أن البحث الصحيح هو الذي يقول : كيف ؟ ولا يقول لم ؟ لأن مفهوم العلة هو مفهوم ميتافيزيقي !

ثم الظن في هذه الأيام الأخيرة بأن السلوك اللغوي هو الذي يستحق وحده ان يؤخذ بعين الاعتبار في المشاهدات والعمليات الوصفية . أما ما توارى من الظواهر وما لا يمكن أن يلاحظ في ضمن هذا السلوك فيجب أن لا يعتد به لغيابه عن الحواس . وهذا من أثر المذهب التجريبي المتطرف وبالخصوص المذهب البيهافوري الأمريكي ( أى السلوكي ) وهو رد فعل على كل منهاج لا يعتمد على المشاهدة الموضوعية الخارجية أو ما يعتمد على الافتراض غير معتد بظاهر الأمور . فهو اذا نوع من الظاهرية المنهجية .

ان كل هذه الأفكار كما رأينا ، يمكن أن تبررها الظروف التي نشأت فيها الا أنها بطغيانها على غيرها من وجهات النظر واستبدالها بالبحث اللغوي على حساب غيرها ونفيها لكل منهاج لم يبين على أسسها صارت أوهاما خطيرة يجب تبديدها واستئصالها .

ونتيجة لهذه الاعتقادات ، تقرر عند اولئك الباحثين وعند من اتبعهم من الباحثين العرب نبذ المعيارية حتى كظاهرة أو كعنصر هام له دوره ومقامه في مجارى اللغة وحصل منهم هذا لعدم تمييزهم بين المناهج التحليلية وبين موضوع تحليلها . وهذا من أكبر الأغلط التي يمكن أن يرتكبها الباحث كما سنراه وكذلك نبذوا كل منهاج تعليلي فرجعوا بذلك الى الوراء أى الى نوع من الوصف البدائي يكتفى بتصويرها يشاهده تصويراً شمسيا وتركوا الامور الجوهرية التي تنحصر في اقامة النظائر ( Eléments isomorphes )



والكشف عن النسب والعلاقات العميقة وبيان الأسباب والعلل البنوية . كما رفضوا حق الباحث في الافتراض - وأحوج شيء الى هذا هو العلم - ضنا منهم أن الأحداث والظواهر قادرة على نفسها وبدون أن يتدخل فيها الباحث . على أن تطلعنا على أسرار حدوثها وأسباب مجاريها وتحولاتها . وهذا قد كذبه العلوم التجريبية الحديثة التي لا تكتفى بالوصف الساذج بل تتجاوزها الى البحث عن الأسباب بينا النماذج والمثل الرياضية اللائقة ( Modèles explicatifs ) ثم تجرى على غرضها التجارب حتى إذا تم لها تصحيحها صارت بذلك حقائق ولو مؤقتة أو تبطلها أو يبطلها الإختبار فتطرحها جانباً وتفكر في نماذج أخرى أكثر صلاحية . وسنرى فيما يلي كيف تأثر زملاؤنا بهذه الأشياء حتى نبذوا بدورهم مفهوم التقدير في النحو ومفهوم العامل وغير ذلك وهو غلط فاحش سنيبه أن شاء الله .

أما النظريات الخاطئة فأكثرها ناشئة إما عما استمده العلماء من المفاهيم التقليدية التي لم تصححها الأجيال السابقة وإما عن الأخطاء المنهجية التي ذكرناها . ونذكر على سبيل المثال فقط - إذ أننا سوف نتعرض لها في تحليلنا - في الصوتيات : نظرية المقطم في الدينامية اللفظية ( وفي هذا العدد مقال لنا باللغة الفرنسية في هذا الموضوع نفسه فليراجع من يشاء ) ونظرية المسوتات وما له علاقة بذلك مثل فكرة المسوتات الممدودة والمقصورة والأصوات المزدوجة وغير ذلك من النظريات المشبوهة . في جغرافية اللغة ودراسة اللهجات : نظرية المدونات اللغوية ( Corpus ) واعطاء الأولوية للهجات أو لغة العوام دون لغة الثقافة وكان يجب أن تتعادل الدراستان لأنه لا فضل لهذه على تلك . في الدراسات النظرية : النظرية التي تعتبر التحولات الصوتية كأحداث محتومة يستحيل على الناطقين أن يتدخلوا فيها وهي نزعة قديمة تنتمي الى النحاة المحدثين ( Iléo-grammairiens ) والنظرية التحليلية الذرية « أي التي تعتبر العناصر اللغوية وأطوار تحولاتها كاشياء منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض . في النحو والتراكيب : نظرية الجملة وهي تلحق طرفي الجملة - المسند والمسند اليه - بالمفاهيم المنطقية فتسميها موضوعاً ومحمولاً ( Sujet et prédicat ) وهي من تركبات المنطق اليوناني الذي يسوى بين النشاط اللغوي والنشاط الفكري .

ثم هناك آراء ومفاهيم أخرى خاطئة أيضاً تخص علوم العربية كنظرية القائل المحتوم التي تنفي تماماً أصالة هذه العلوم وتجعل من كل مفهوم عربي يوجد في كتاب سيويوه مفهومًا يونانيًا أو هنديًا ثم النظريات الحديثة في القياس العربي فهو تارة الـ analogie أو لا ندري أي نوع منه يتمد العملية الذهنية المنطقية أم الحمل اللغوي ؟ وتارة أخرى الـ Syllogisme اليوناني . وقد قرر بعض الباحثين العرب نبذ المفاهيم العربية بعد أن تأثروا - أيما تأثر - بهذه الآراء الخاطئة .

إن المشاكل التي تنتج عن هذه الأوضاع الفكرية لخطيرة بالنسبة الى البحث اللغوي وقد بحثنا عن السبب الرئيسي الذي أمضى بنا الى هذه الحالة فإرئنا ينحصر في ظاهرة واحدة فقط وهو الجمود الفكري الناتج عن التقليد - وخصوصاً في ميدان التعبير الفني واستعمال المفاهيم الأدائية ( 11 ) فإن أكبر عيب يبلى به الرجل المثقف هو أن يرتاح الى ما يجده في نفسه من مفاهيم وأن يطمئن كل الاطمئنان الى ما يجده عند غيره لا لشيء إلا لأن هذه المفاهيم قد ارتضاها من يعرفه هو من العلماء ولأن مجرى العادة تقتضي ذلك منه فالباحث المقلد لا يحاول ( الا قليلاً ) :

( 11 ) أي التي نسلح للتحليل والبحث فهي في الحقيقة « أدوات » عقلية .

— أن يحقق مضمون المفردات القديمة بالرجوع الى النصوص التي جاءت فيها  
(كل النصوص) ،

— أن يقارن بين هذا المضمون وبين المفاهيم التي ثبت أنها تصلح للبحث العلمي  
باجماع العلماء ،

— أن ينظر الى كل ما قيل ونشر حول المفاهيم الجديدة ولا يقتصر في ذلك على  
مذهب واحد ،

— أن يعتقد بما وجه لهذه المعانى الطارئة من نقد نزيه قد يكون سببا في ابطالها .

— أن يعتبر المفاهيم العلمية في ذاتها ومن حيث هي هي لا من حيث انها حديثة  
يظن أن حداثتها تفرض صحتها ولا من حيث انها قديمة فيحتاج لها بأنها مسلمة منذ  
زمن بعيد والامر على عكس ذلك .

— أن يراعى عوامل التحول الزمانى ( حسنا كان أم سيئا ) وعوامل البقاء في  
معانى الكلمات فاذا وقع منه هذا فقد يقتصر غالبا على التطور والتحول ويظنه دائما  
تقدما فكريا واذا راعى الجانب الاستقرارى للمعانى فقد يظنه تحجرا وجهودا فكريا ان  
تعصب للحديث أو يعتبره الحق الذى لا غبار عليه ان تعصب للقديم والواقع المشاهد  
أشد تعقيدا مما يظنه .

## الباب الأول

### تحديد العلماء المحدثين لعلم اللسان وبيان أهم أطواره

#### I تحديد علم اللسان وتوضيح مفاهيمه

سبقت لنا الإشارة في أول مقدمتنا الى ما يقصده علماء ال linguistics المعاصرون بهذه التسمية اذ قلنا انهم يعنون بها « علم اللسان » وقد حان وقت توضيحه وبيان اغراض المعنيين به .

لقد تعود هؤلاء العلماء ان يحددوا مضمون التسمية المذكورة في مقدمات كتبهم تحديدا اوليا مساويا تماما لما يقتضيه لفظ ال ( linguistics ) في ذاته فقالوا مثلا : انه « الدراسة العلمية للسان » ( 1 ) فما زادت عبارتهم ، كما رأينا ، على ما دلت عليه الكلمة الأوربية ، الا فائدة الحصر والتوكيد وقد يحتاج الى ذلك القارئ الأوربي الذي لم يطلع بعد على محتوى هذا العلم نظرا الى ما قد يجده في تسميته من غموض خصوصا في اللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية ( 2 ) . أما بالنسبة الى اللغة العربية فقد يبدو من هذا التحديد كأنه لغو وحشو أو شيء مفروغ منه على الأقل لا جديد يستفاد من تحصيله . والحق ان مثل هذه التحديدات لا يستطيع أن يجد فيها من لا المام له بالعلوم الدقيقة والتجريبية — سواء كان عربيا أم غير عربى — خصوصا اذا لم يتحفظ كل التحفظ في حمل الألفاظ على محلها الصحيح — غير ما يجده عوام الناس في مضمون كلماتها وذلك لان هذه الكلمات قد سارت ودارت على السنة الكافية من الناطقين دورانا عظيما فبكثره ابتذالها ودورانها صارت تدل على معان عديدة غير محددة ولا محصلة . وان وقع منه هذا التحفظ فلا بد حينئذ ان يكون قد راعى ما هو لا زم لكل لفظة فيها من معنى اصطلاحى أو معنى طارىء لم يكن معهودا من قبل عند أكثر الناس ولا بد ان يكون قد تحرى المعانى المقصودة عند أهل هذا العلم لا عند غيرهم .

يريد هؤلاء الباحثون بتحديدهم هذا ان يكون مبدءا لشرحهم لفهوم « علم اللسان » . يضعونه وضعا اوليا ، كما قلنا ثم ينطلقون منه الى ما هو اوسع وأبين فهو في الحقيقة مجرد متن يحصر به جميع الصفات اللازمة للعلم المذكور فيجمعون بذلك كل العناصر الأولية التى تدخل في حده ويمنعون كل العناصر الخارجة عنه ان تدخل فيه .

فبناء على هذا يجب ان نلتفت الى العنصرين اللذين تضمنهما هذا التحديد وهما : العلم أو الدراسة الموصوفة به ثم اللسان الذى هو موضوعها، ونجتهد في البحث عن محتواها الحقيقى وبيان ما يدخل فيه وما يخرج عنه بالضرورة ، حتى يرتفع كل لبس عن أذهاننا .

(1) انظر ما قاله جون لايرنس (J. Lyons) في كتابه : Introduction to theoretical linguistics

كمبريج ، 1960 . ص 1 : " Linguistics defined as the scientific study of language "

وكذلك ما يقوله أندري ما رتنى (A. Martinet) في : Eléments de linguistique Générale ط باريس ، 1967 ، ص 6 .

(2) ان هذا اللفظ مركب من الكلمة اللاتينية lingua واللاحقة - ics - ique → - ica - icus

وتدل هذه اللاحقة على النسبة . فالتقدير هو هنا : Linguistics Science

ان أول محاولة نحاولها هنا هي التظليل الدقيق لما يقوله العلماء اليوم عن نزعات العلم الحديث وعن طرق تحصيله والنظر فيما أفضت اليه جهودهم في تحديد نظرية جديدة للمعرفة العلمية ( épistémologie ) وذلك لتبين لنا بوضوح الفكرة العلمية الأساسية التي بنيت عليها مفاهيم علم اللسان ومناهجه الجديدة . ثم تنتقل الى مادة البحث اللغوي وموضوعه لنكتشف كذلك عما وضعه العلماء المحدثون تحت كلمة « لسان » حتى لا نقع في التباس آخر مماثل للالتباسات التي ذكرناها . لأننا ان اسأنا فهم ما تواضعوا عليه من تحديد لمادة أبحاثهم نكون قد أخطأنا الغرض من الأساس .

### 1 - مفهوم العلم في نظرية المعرفة الحديثة :

اعتاد ذوو والثقافة لعهدنا ان يسمعوها من أفواه اساتذتهم في فلسفة العلوم ، ان المعرفة العلمية تتميز عن المعرفة العادية الفطرية في كثير من صفاتها ، وأن هذا الاختلاف قد تظن اليه الفلاسفة تدريجيا منذ أقدم الأزمنة وربما يكون أرسطو أول من أعطى المعارف العلمية أحكامها الحقيقية فمن أهم ما حققه هذا الفيلسوف هو القول « بأن العلم انما هو علم الكلي » ( كتاب مابعد الطبيعة 1087 ا ) ومعنى ذلك أن معرفتنا للجزئيات أى الأعيان والأشخاص ليست من العلم في شيء وما دامت تتكون من انطباعات فردية ومن احساسيس ساذجة متقطعة لا رابط بينها فلا يمكن أن تتخطى عما هو نقيض للعلم وهو الاختلاف الاعتباطى الذى لا يعقل والكثرة الفوضوية التي لا يحصرها مفهوم . فالمعرفة العلمية كفعال من أفعال الإنسان هي ادراك الأشياء لا في أفرادها وأعيانها فحسب - لأن هذا الإدراك هو ابسط العمليات النفسية - بل في داخل أجناسها وأنواعها وبالنظر الى المفاهيم المجردة التي تشترك فيها .

على ان نظرة أرسطو هي على كل حال نظرة ميتافيزيقية لأنه يحاول دائما ان يصل الى حقائق الأمور في ذاتها لا من حيث أنها ظواهر وليس الكلي عنده ما هو عند العلماء اليوم او على الأصح ليس مفهوم الكلي الأرسطو طاليسى مماثلا لما ينعتسه العلماء ( لا الفلاسفة ) بكلمة « العام » ، « général » لان العام لا يقال عندهم على الكليات التصويرية ( الا اذا جرى كلامهم على شكل فلسفى ) بل على الأحداث والوقائع التي تتحد عند وقوعها ومجاريها في حكم من الأحكام . واحسن كلمة يمكن ان تنطبق عليها هي كلمة الأطراد العربية وعندما امتزجت المفاهيم اليونانية بالعربية التبتت لفظة « جنس » ( وهي تدل على احدى الكليات ) بمدلولها الإغريقي ( 3 ) بلفظة عربية وهي « الباب » ( 4 ) وهي تدل عند النحاة الأولين على المجموعة المطردة من الأحداث فصارت تعاقب احدهما الأخرى في مثل هذه العبارات : « ليس هذا من باب كذا = . . . من جنس كذا » فالكلى كمفهوم فلسفى قديم هو اللفظ المحمول على كثيرين ( 5 )

(3) يقول فرفوربوس ا ط . ع . بدوي 111 / 1022 ) « ان الجنس يقال أولا على جنس لجماعة قوم لهم نسبة بوجه من الوجوه ، الى واحد » . وقد اقتبس العرب قديما ( منذ الجاهلية ) هذا اللفظ وأعطوه معنى قريبا من هذا ، وصارت تدل فيما بعد على جوهر الشيء أى مادته التي يتكرر منها . وهو ما يقصده سيبويه في هذه العبارة : « كما تقول ثلاثة أنوثا أى من ذا الجنس » ا ط . بولاق 11 / 298 .

(4) وسرى أن « الباب » عند النحاة العرب هو مفهوم رياضى محض .

(5) الذى في كتاب البرهان لارسطو ا ط . ع . بدوي 11 / 324 ، أن الكلي هو « الامر الموجود للتل وبلداته ( أى لا بالعرض ) » وفى كتاب فرفوربوس نفس المصدر 111 / 1051 ، ان الالفاظ الخمسة تشترك في أنها تحمل على كثيرين .»

أما إذا استعمل بمعنى العام فهو وصف للظواهر التي تطرد وتستمر ( وهذه مصطلحات عربية صميمة ) في الزمان والمكان ( بدون تخلف ) . هذا بالنسبة الى الظواهر الطبيعية أما بالنسبة للموضوعات الرياضية فهو الموضوع وضعا عاما أى غير معين ولا خاص بشيء من الأشياء يمكن إجراء العمليات الجبرية والمنطقية الصورية عليه ( وذلك مثل المتحولات الرياضية ) .

وحاصل الأمر ان المعرفة العلمية هي قبل كل شيء معرفة عامة لا تتعلق بأعيان الأشياء بل تتجاوزها الى القدر المشترك الموجود في كل منها أى الأوصاف المستمرة التي يسميها العلماء العرب أصولا . فكل مفاهيم العلم مبنية على هذا الأساس : سواء كانت مشاهدة أم استنباطا أم استنتاجا أم قانونا أم مبدأ . . . فكلما ارتفعت في درجات العموم والاطراد كانت أفيد وأعر للحقيقة . ثم الوصف الثانى الذى تعارفه الناس في هذه المعرفة هو الموضوعية ( objectivité ) ويعنى بذلك العلماء المحدثون الصفة التي تكون عليها معلومات الشخص عند مطابقتها التامة للواقع الخارج عن نشاطه الذاتى ومغايرتها لما يتوهمه في ذاته مما ليس في الخارج . وإذا استعملنا المصطلحات الفلسفية الحديثة ( في اللغة العربية ) قلنا ان الذوات أى الأفراد في ذاتها ( Sujets ) المفكرة ، الفاعلة العالمية ، الناطقة الخ ، تتصل بما هو خارج عنها فتأثر به وتؤثر فيه ويسمى هذا الخارج موضوعا لأن كل ما هو في الأعيان ( أى ما هو خارج عن الشعور الذاتى ) هو موضوع لأفعال الذوات يقع فيه الإدراك والعلم والبحث والمباشرة العضوية وغير ذلك . فالخطر الذى يهدد المعرفة الصحيحة ناتج عن نشاط الذوات إذ ربما لا تميز بين ما هو راجع لها - أى الى نشاطها الخاص بها - وبين ما هو راجع الى موضوع نشاطها في نفسه أى الأعيان في أنفسها فقد يدخل الباحث في موضوع بحثه من الأوصاف والأحكام ما لا يوجد فيه على الحقيقة بل يرجع الى ذاته هو وذلك مثل الخلل الذى يكون في حواسه أو التخيلات التى يصطنعها ذهنه لأسباب مختلفة وقد اتفق العلماء - تفاديا للذاتية - على إجراء بعض المقياس : فالأول هو أنه لا تثبت موضوعية المشاهدة الا اذا تكررت واحسن من هذا أن يقال ان محصول المشاهدات لا يبلغ الموضوعية الكاملة الا اذا تمكن **كل الباحثين من تصحيحها** في أى مكان وأى زمان كان . فان أكبر دافع للشك هو أن يستحيل تصحيح الحكم أو الخبر الذى وقع فيه النظر . ثم نظير هذا المقياس هو اللجوء الى اتفاق الباحثين أو توارد أحكامهم في موضوع معين وذلك بدون أن يكون هذا الاتفاق صادرا عن اتصال بعضهم ببعض فإذا كان مجرد حكم فهو يوافق مفهوم الاجماع عند العرب وأما اذا كان أثرا أو خبرا فهو يناسب التواتر .

أما الأوصاف الباقية التى عرفها الكثير من المثقفين - لكن من غير تدقيق في غاب الأحيان - فهي راجعة الى مصادر العلم وأصول تحصيله . فمن المعروف أن للعلم منبعين هما مشاهدة الظواهر وعيانتها أو كما يقول أسلافنا تصفح الأمور وتتبعها - بدون انقطاع - ثم إجراء العمليات العقلية على محصول المعاينة أى على المعطيات التى ثبت وجودها وتيقن الباحث من صحتها وموضوعيتها .

وهذان المنبعان الرئيسيان يسميهما علماء العرب الحس والنظر (6) . فالمعرفة العلمية تتصف اذا بأنها اختبارية عقلية أو تجريبية نظرية فهي نتيجة لسلسلة من العمليات التحويرية والتنظيمية يقيمها العقل على مادة الحواس . وهذا بعينه قاله النحاة العرب بالنسبة للمعرفة النحوية فقد قالوا : « ان النحو هو

(6) انظر الخصائص لابن جنى والتمهيد للقلقاني .

معقول من منقول» ( 7 ) . وقد بالغ بعض المفكرين قديما وحديثا في تفضيل احد الطرفين على الآخر . فمنهم من تمسك بالحس تمسكا شديدا جعله ينفي دور العقل أو يقلل من أهميته في تحصيل المعرفة العلمية وزعم هؤلاء أن كل معلوماتنا إنما هي نتيجة لأحاسيسنا ( المذهب التجريبي المتطرف ) أو لما تواتر علينا من الأخبار . فالذات عندهم عبارة عن قطعة شمع تطبع بما يقع عليها من خارجها فهي دائما منفصلة غير فاعلة . ومنهم من جعل له حدا لا يتعداه فالحس يأتي عندهم في المرتبة الأولى وأما النشاط الذاتي فهو ينحصر فقط في ترتيب المحسوس ولا يمكن أن تحصل المعرفة إلا اذا حصلت أولا المادة الاختبارية التي هي الجوهر الرئيسي . ونظير ذلك ما طرا في زماننا من احياء لهذا المذهب بفضل « الإيجابية » ( 8 ) . فقد غلا أصحاب المذهب السلوكي وأصحاب المذهب البنوي ( Structuralisme ) في نفى بعض المظاهر للنشاط العقلي التي يترأى مفعولها في الرياضيات فان العلم لا يحتاج في جوهره الى المادة الخام التجريبية التي يجري عليها الباحث المستقرى عملياته التحويرية ومع ذلك فالخلق فيه وبه أصبح الآن محققا وقد انكر أولئك العلماء على بعض الباحثين محاولاتهم لتطبيق الطريقة الفرضية الاستنتاجية ( Hypothético - déductive ) الخاصة بالرياضيات على علم اللسان الذي هو علم تجريبي وسنرى فيما بعد وجه خطأهم في ذلك .

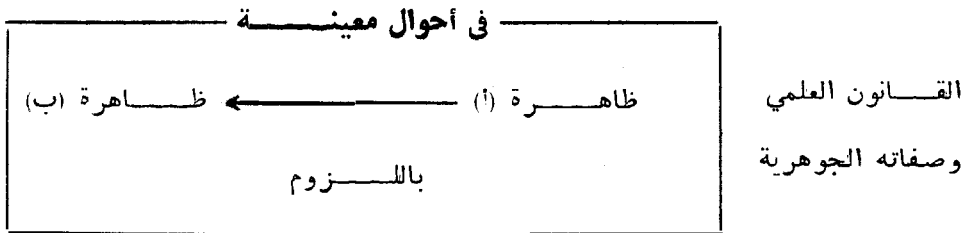
أما الطرف الآخر فما رأينا احدا يفضل العمليات العقلية في ذاتها والفرضيات البحثية البعيدة على التجربة بكيفية مطلقة مثل الباحثين المنتمين الى مدرسة النحو التفريعي والتحويلي ( Gram. générative et transformationnelle ) الأمريكي ( وزعيمها N. Chomsky ) التي ظهرت في السنوات الأخيرة . وسنتكلم عن هذه المدرسة في موضعها ان شاء الله .

لقد أشرنا في مقدمتنا الى وجود مذهب جديد لا يؤمن ابدا بمبدأ العلية ( أو السببية ) وقد عدنا ذلك من الأوهام المشهورة في زماننا . إلا أن هذا القول قد تفرع عن قول آخر سابق سديد وهو أن العلم لا يبلغ غايته ولا تتحقق أهدافه إلا اذا أنتقل من ملاحظة الأشياء في ذاتها الى ملاحظة العلاقات والنسب القائمة بينها فأهم غرض يعقده الباحث على موضوع بحثه هو اكتشاف هذه العلاقات فهو ينظر في آخر الامر الى نظام الأشياء لا الى هذه الأشياء نفسها . وهي تتابع في الوجود بكيفية منتظمة أيضا فيجب الكشف عن هذا الترتيب المكاني والزمانى . فان اكبر اكتشاف يمكن أن يحصل عليه الباحث هو اكتشاف العلاقات والترتيبات بين الظواهر والاحداث فاذا تم له العثور على هذه العلاقات وجب أن يبرهن على لزومها وضرورتها أو على عروضا وعدم بقائها . فمفهوم اللزوم هو أهم عنصر يدخل في تركيب القوانين العامة . فان يلزم شيء عن شيء آخر في الطبيعة أحق بأن يكشف عنه الباحث من أى ملاحظة أخرى يحصل عليها ( 9 ) وكذلك يصير القانون العلمى ذا مفهوم واضح : اذا ثبت لنا بالاستقراء ( أى بالمشاهدات الكثيرة والتصفح الواسع ) ان الحادث ( أ ) يتلوه في الوجود وفي ظروف معينة لزوما وضرورة الحادث ( ب ) فقد استنبطنا بذلك قانونا طبيعيا عاما وموضوعيا . ويمكن أن تصاغ هذه الأمور على الشكل التالى :

( 7 ) ابن الانباري ، نزهة الالباء ( مقدمة المؤلف ) .

( 8 ) أنظر فيما يلي انتقادنا لبعض الادعاءات الباطلة التي أذاعتها « الإيجابية » .

( 9 ) ان هذا اللزوم قد عالجه الباحثون منذ زمان بعيد ، كرابط احتمالي ( Probabiliste ) فهو ليس بذلك لزوما عقليا لأنه بني على ستقراء ناقص ( مهما بلغ عدد المعاينات ) إلا ان تطبيق المفاهيم الرياضية الحديثة على المادة المستقراء قد حولته الى هذا اللزوم العقلي كما سنراه بعد .



- فالقانون العلمي هو اذا كل صيغة ( سواء كانت قولاً أو رموزاً رياضية ) : ( 1 )
- تثبت وجود علاقة بين حادثتين ، ( 2 ) تبني هذه العلاقة على اللزوم والوجوب ( 3 )**  
**تعيين الأحوال التي تثبت فيها هذه العلاقة اللازمة**

الا أن هذا قد لا يكفي في بعض الأحيان ( .والعالم الحقيقي هو من لا يرتاح ابدا الى ما يحقته هو أو غيره من نتائج ) لأن القوانين ليست كلها من هذا النوع الذي اثبتناه حيث لا يتحول فيه الحادثان الى شكل آخر . فقد توجد ظواهر تتغير أشكالها من حال الى أخرى وتبقى مع ذلك النسبة التي تربط احدهما بالأخرى . فاذا حصل تحول ظاهرة ( أ ) مثلا حصل أيضا بلزوم تحول ظاهرة ( ب ) بكيفية مناسبة اى على تناسب تام بين الحادثين الطارئين ( من حيث الكم ) . وتسمى هذه القوانين بالقوانين الدالية (lois fonctionnelles) نسبة الى « الدالة » التي هي مفهوم رياضي ومبدولها هو : أن يلزم من كل قيمة يتحول اليها المتحول ( س ) أن تناسبها قيمة معينة للتابع ( ع ) ويمكن حينئذ أن ترسم هذه الدالة على شكل خط بياني . وقد عالج علماء اللسان الظواهر اللسانية (خصوصا في المادة اللغوية اى في المفردات ) بهذه الطريقة وتمكنوا من استنباط العلاقات الثابتة القائمة بينها فرسموا لذلك المنحنيات التي تبينها بهذه الكيفية الموضوعية . وهذا يقتضى أن هذا النوع من العلاقات قابل للتكميم ( quantification ) وقد كان هذا الجانب الهام من التحليل العلمي مهملا تماما — أو مجهولا عند الاكثريين — لأنهم أن الظواهر الانسانية غير قابلة للتكميم لأنها راجعة الى ذلك الكائن الميتافيزيقي الذي هو الانسان ! فاقترنت تحليلات الباحثين على الجانب الكيفي فقط وبفضل ما توصل اليه العلماء اليوم من نتائج عجيبة مقنعة في ميدان البحث الكمي ، أخذ الباحثون في العلوم الانسانية يشكون في قيمة المناهج التقليدية وصاروا يتوقنون الى تحويل الأوصاف الكيفية الى دوال رياضية وتعميم المفاهيم الكمية وطرقها التحليلية في جميع ميادين البحث .

على أنه ان صح لهؤلاء الباحثين أن يعتبروا التكميم أمرا ضروريا بالنسبة الى العلوم الاجتماعية الاستقرائية التي بقيت الى السنوات الأخيرة تخضع لسلطان الكيف — عجز منها أو تعصبا من أصحابها للمناهج القديمة ، فانه لا يصح أبدا أن نحصر جميع القوانين في نوع واحد من الصيغ لاننا نجد من النسب والقوانين ما لا يقبل شكل الدالة المشار اليها وأقبح من هذا هو أن ننفي هذه النسب وهذه العلاقات من الميدان العلمي فان وجب ادخال الكم في جميع المواد العلمية ( نقول هذا بدون اى تردد لاقتناعنا بأهمية الرياضيات ) فانه لا يمكن أن نكتفى بالصورة الدالية اذ هناك صور أخرى رياضية أهم منها وأعمق بكثير ( راجع فيما يلي كلامنا عن الصياغة الصورية ) .

وبهذه النزعة المغالية الضيقة التي تريد أن تحصر جميع القوانين في الصورة الدالية ، تعلقت النزعة التي سبق أن تكلمنا عنها وهي التي تنكر كل محاولة تحليلية

في البحث العلمي بل وتعتبر العلة كمفهوم ميتافيزيقي محض . وهذه الفكرة ورثناها من المذهب الذي أشرنا اليه وهو منسوب الى A. Comte مؤسس « الإيجابية » ( سمي هذا المذهب بذلك لأن أتباعه تعلقوا بمشاهدة ما يمكن مشاهدته — على ما يزعمون وتركوا ما يعدونه سالبا غير موجب وهو البحث عن الأشياء الكامنة وأسرار الظواهر ) ومادعا اليه هذا الرجل هو التمسك بظاهر الحدوث وتتبع صيرورته من دون أن يلتفت الى أسباب هذه الصيرورة . وردنا على هذا المذهب المغالى يكون من وجهين :

الاول هو أنه لا يتحقق أن تكون العلة من المفاهيم الخاصة بالفلسفة العامة فزيادة على ثبوت استعمالها — كمفهوم تحليلي على يد أكبر العلماء — خصوصا بعد أن قال كونت كلامه هذا فقد ثبت أيضا — باجماع علماء الفيزياء والأحياء وغيرهما — أن استنباط العلاقات اللازمة بين الاحداث — وان كان أمرا يدعو اليه المنهاج العلمي — ليس كل العلم . وان اكتفى الباحث بالملاحظة الاستقرائية واثبات هذه العلاقات وترك التفسير العلمي لها والتوجيه العقلي المنتظم فقد أضاع نصف العلم ! ( 10 ) .

والثاني هو أن كونت لم يتبين عنده جيدا مفهوم العلة كما يفهمه العلماء المحدثون فقد تناسى أن التعليل العلمي الحقيقي هو أن نبين كيف تنتج القوانين بعضها من بعض ( لأن هذا التعليل يهتم بالنسب لا بالأحداث كأحداث بحتة ) وعلى هذا يمكننا أن نثبت عللها أي أسباب وجودها وحدوثها لأنه اذا توصلنا الى بيان كيفية تفرع القوانين بعضها من بعض ( 11 ) فقد بينا بذلك كيفية خروجها الى الوجود أي عللها وأسبابها بمعناها العلمي . وهذا قد وضحه العلماء أنفسهم اذ قالوا : ان التفسير العلمي هو في الحقيقة سلسلة من العمليات الاستنتاجية والاستنباطية يجريها الباحث في نفس الوقت على رموز القوانين المجردة وعلى أعيانها المشخصة فكلما أمضى به الاستنتاج الى اثبات قضية ما باللزوم العقلي المحض وتبين له في الوقت نفسه ثبوت ما يناسبها في الواقع المحسوس فقد كشف بذلك عن علتها وسر وجودها ، لأنه بفضل ما يجده من انسجام بين ما يفرعه من القضايا على القوانين المجردة ( المصوغه بصيغة رياضية ) وبين ما يفرعه من النتائج المحسوسة على مشاهداته للواقع يكون قد حول « المنقول الى معقول » أي ما هو منقول اليه بواسطة الحواس الى ما هو معقول بين معلل ( وكل معقول فهو معلل بهذه الكيفية ) تستسيغه بديهه العقل ويطمئن له الفكر . فهذا هو التفسير العلمي المنتظم ( 12 ) . وخلاصة القول هو ان التعليل هو أيضا من مميزات المعرفة العلمية رغم ما يزعمه أصحاب المذهب المذكور اذ كيف يقتصر العالم على الملاحظة وعلى الوصف ويترك الإجابة عن أهم سؤال يلقيه على نفسه وهو السؤال عن كيفية خروج النسب والقوانين والأنظمة الى الوجود ؟

( 10 ) وطالما زعم « الإيجابيون » أن التفسير هو هذا الاستنباط نفسه فاذا حصل الباحث على هذه القوانين الاستقرائية فقد بلغ بذلك غاية العلم وهذا تناقض بين لان التفسير لا ينحصر في ملاحظة الواقع ووصفه ( ولو بطريقة رياضية ) بل في الكشف عن الأسباب العميقة ( أسرار الاحداث عند العرب ) لنظام الكون .

( 11 ) ونبيه القارئ على أن نظرة العلم الحديث هي نظرة اجمالية لا تفصل بين أجزاء الانظومات الطبيعية بل تهتم بالنظام والبنية أكثر من أي شيء آخر .

( 12 ) وسرى أيضا أن هذا قد يتم باستعمال مثال modèle بينيه الباحث ويجرده لهذه الغاية وخير المثل التي ابتناها الانسان في العلوم اللسانية هي المثل النحوية العربية كاللوزان الصرفي الذي جردوه من مادة « فعل » ليجروا عليه استنتاجاتهم العقلية وليقارنوا بعد ذلك تصاريف هذا المثل بما استقروه من كلام العرب .



وإذ قد مر أن تكلمنا عن علاقة العلم بالفلسفة وعن تحذير أو غست كونت للباحثين من الخوض في ما لا يمكن اثباته بالمشاهدة . فإنه يجدر بنا أن نوضح سلوك الفيلسوف في البحث ونقارن بينه وبين سلوك العالم . فإننا أن دعنا كونت إلى قطع الصلصة بكل موضوع غير ظاهر للحواس ونفى التعليل . حاول الكثير من الباحثين الإيجابيين (13) - وحتى بعض الفلاسفة - أن يحددوا ميدان البحث الفلسفي والعلمي . فقالوا : « أن الفلسفة تحاول هي أيضا أن تفسر الواقع وأن تصيره إلى شيء معقول - مثل العلم - إلا أن التفسير الفلسفي لا يقف عند حد الظواهر لأنها في نظرها - سطحية كثيرة التحول ، لا تستقر على حال فلا يمكن أن تتم عن ذوات الأشياء . أما مستوى البحث العلمي ( عند الإيجابيين ) فهو لا يتجاوز هذه الظواهر لأن الباحث لا يملك من الوسائل ما يمكنه من الوصول إلى كنه الأشياء » . وهذا الرأي الذي لا يزال بعض المثقفين متعلقين به قد أعاد النظر فيه العلماء في زماننا هذا وبينوا فساده بالاعتماد على هذه الحجج :

الحجة الأولى هي أن الظواهر كما حددها الإيجابيون لا تنحصر في هذا العدد القليل مما هو معلوم عند علماء عصرنا أو أي عصر آخر مضي أو بعبارة أخرى أن ما يظهر للحواس ليس محصورا بالضرورة فيما تعارفه الناس منذ أن شعروا بوجودها وبدأوا في النظر فيها . فكم من ظاهرة كانت كامنة في خبايا الطبيعة فكشف عنها البحث وكم من ظاهرة كانت تعتبر من مفاهيم ما وراء الطبيعة وقد بان بعد أنها من أحداث هذه الطبيعة وقد حصل ذلك لا بمجرد التأمل والتفكير في خلية المفكر بل في المعامل والمخابر وورشات العلم . ويعرف كل واحد الخطوات الهائلة التي خطتها الوسائل التقنية فمكنت الباحث من مشاهدة ما لم يقدر على مشاهدته بل على تصويره فيما قبل . فما الذي يمنع والحالة هذه أن تكون أكثر المفاهيم التي يظن أنها ميتافيزيقية الآن . مما سيدخل في حيز الظواهر على ممر الزمن ؟ ويمكن أن يقال أننا لانملك من الوسائل في هذه الأونة ما يسمح لنا بالخوض في كثير من المشاكل الميتافيزيقية وهذا صحيح . لكن لا يجوز لنا أن نطلق القول ونحصر ميدان البحث من الآن إلى أبد الأبد فيما نستطيع أن نشاهده بالوسائل الحالية .

والحجة الثانية : هي أن الظواهر المحسوسة ليست هي وحدها التي تستحق أن ينظر فيها فان موضوع العلم ليس هو خواص الأشياء المحسوسة فقط بل وكذلك خواص الأشياء المعقولة مثل الكائنات الرياضية ( كالعدد السالب والخيالي والأصم وغيرها ) لأن هذه الكائنات المعقولة يحللها الرياضي ويركبها ويرتبها ويحولها إلى كائنات أخرى كما يحلل الكيميائي ويركب ويرتب ويحول عناصر المادة فيحصل كلاهما بذلك على كائنات جديدة ربما لم تكن معروفة من ذي قبل وهكذا يتوصل كل واحد منهما بعملية التحليلية التركيبية إلى اكتشافات خطيرة جدا .

يمكن أن نستخلص مما ذكرناه ما يلي : بما أن العلم يبحث فيما تبحث فيه الفلسفة - طال الزمان أم قصر - وبما أن الظواهر المحسوسة ليست هي الموضوع الوحيد للعلم ، بقى أن الميزة الأساسية التي يمتاز بها العلم عن الفلسفة هي ميزة في المناهج وطرق البحث لا غير . ويظهر الفرق بينهما بوضوح باستعمال العلم لنوعين من المناهج لا تلجأ الفلسفة إليهما حسب ما نلاحظه من مسالك أبحاثها وهما :

(13) . وكلهم ينتسبون إلى العلوم الإنسانية لأن هذه العلوم قد خرجت منذ زمان غير بعيد عن حوزة الفلسفة العامة .

## — اجراء التجارب بوسائل موضوعية وفعالة —

— الاستنتاج الصوري على شكل عمليات جبرية منطقية منتظمة (14) .

فأما التجارب والاختبارات فانها تقع بوسائل لا تمزج الذات بالموضوع (وهذا المزج حاصل في المعاينة الباطنية والتأمل الفنونولوجي) وهي وسائل استكشافية وتحقيقية في نفس الوقت عظيمة المفعول بالنسبة الى العمل الاستقرائي (وكلها — أو تكاد — تقع الآن بواسطة الاجهزة والآلات كما هو معروف) . وأما الاستنتاج الصوري فهو من الوسائل العقلية المحضة وليست قيمته منحصرة في قوتها الاستدلالية الاستيقانية فقط بل في فعاليتها الاستكشافية أيضا . وهذا ما يميز منطق العلم الحديث الذي هو منطق الرياضيات من المنطق الاستنتاجي التقليدي الذي لا يعد وأن يكون وسيلة برهنة لا وسيلة كشف . ومن هنا نستخلص أن علم اللسان مغاير ومخالف لما يسمى بفلسفة اللغة وهذا يجب أن يدركه المبتدئ والقارئ غير المحصل ادراكا جيدا ويتفهمه حق الفهم (15) .

قبل أن نختم حديثنا عن ماهية المعرفة العلمية نود أن نلفت انظار أخواننا الباحثين العرب الى خطر كبير قد طرأ على الأبحاث اللغوية العربية منذ زمان غير بعيد . وهو يهدد الآن أركان هذه البحوث من دون أن يتفطن له الكثيرون . ان هذا الخطر قد ظهر عندما تسربت الى الأوساط العلمية العربية بعض الأفكار الأجنبية القديمة تتعلق بموضوع المنطق وعلاقته باللغة . فاننا سمعنا كثيرا وقرانا فيما ينشره فقهاء العربية اليوم كلابا غريبيا عن المنطق واللغة من جهة وعن مناهج البحث عند قدامى النحاة العرب من جهة أخرى . فالذي تعلق بأذهان أخواننا هو أن اللغة يستحيل أن تكون كلها منطقية وبالتالي أن تخضع دائما لسلطان العقل . وقد أخذوا ذلك عن اللغويين الذين غلبت عليهم النزعة الفيلولوجية من أمثال فندريس وغيرهم . وقد قال هذا الأخير في كتابه الذي نقل الى اللغة العربية : « ليست اللغة منطقية دائما وكل منا يتألف من ذكاء وإرادة وحساسة وفي كثير من الأحيان نستطيع أن نلاحظ فرقا بين لغة العقل والمنطق ولغة الإرادة والرغبة ولغة الانفعالات والحساسة » (16) . وهذا وإن كان ظاهره صوابا فانه من أخطر الأوهام وأضرها لأنه خطأ تلبس بحقيقة واقعية لا تقبل الجدل وهو أن اللسان البشري هو أداة تعبير لجميع ما يقع في نفس المتكلم ، العقل والوجداني والارادي فقد تكون على هذا منتظمة أي خاضعة للعقل وقد يصيبها اضطراب مماثل لاضطراب النفس ، فلا تخضع حينئذ للعقل . ومن ثم ارتأى أخواننا أنه يجب أن لا تخضع اللغة لسلطان العقل . وهذا التباس عظيم الخطورة . وقد نتج من شيئين :

الأول هو أنهم يرون العقل كله منحصر في مجموعة من القواعد المنطقية الجامدة فان خرج شيء (بل أشياء ! ) عنها قالوا قد خرج عن سلطان العقل ! وقد تناسوا أن

(14) تكون كما قلنا — على شكل سلسلة من العمليات والاجراءات الرياضية يتوصل بها — بترتيبها ترتيبا تدريجيا مؤاتيا — الى الحلول المطلوبة . وكل مجموعة سياقية من هذه العمليات العقلية تسمى الآن « خورزما » (Algorithm) وهو اختزال لاسم الخوارزمي واضع علم الجبر .

(15) من الممكن أن تعتبر الفلسفة محاولة نقدية مفيدة للنظريات العلمية العامة ( وأن تكون بذلك في أعلى مراتب البحث العلمي ) . ولكن هذا يلزم عليها أن تقاسم العلم استعماله لهذه الوسائل العقلية الاختبارية أو بعبارة أخرى ألا يكون نشاطها نشاطا تأمليا محضا ( Réflexif et Contemplatif ) بل إجرائيا (Opérationnel) وهذا يقتضى من الفيلسوف أن يتشدد أكثر في تصحيح المناهج العلمية وأن يجتهد في التفريق بين نشاط الباحث الراجع الى ذاته وبين موضوع بحثه . وهذا ما تريده العقيدة الماركسية فانها لا ترى فرقاً بين الفلسفة وبين العلم من هذه الحيثية ( خلافا لما يعتقد الكثير من العلماء الغربيين ) . ونحن لا نرى في ذلك بأسا ما دامت الغاية والمناهج هي هي .

(16) « اللغة » . الترجمة العربية . القاهرة 1950 . ص 182 .

هذه الميزة الانسانية هي قبل كل شيء نشاط وعمل فكري ذو قوة انشائية وبناءة عظيمة . فكان يجب أن يميزوا بين الأحكام الساذجة التي تلتفت الى انسجام الأشياء الخارجي وبين الأحكام العلمية التي تقصد انسجامها العميق . وقد يحكم البسيط من الناس على أن الظاهرة الفلانية غير معقولة ( 17 ) فان صرح بأنه لم يتوصل الى سرها وحكمتها وبالتالي الى احلالها محلها من مجموعة الظواهر المعقولة فقد أظهر بتحفظه هذا فطنة ولطافة ذهن وأما اذا عنى أن تلك الظاهرة لا يمكن أن يفسرها العقل أبدا لأنها قد شذت عن قواعده فقد أستوجب صفة البساطة واذا جاء اللغوي وقال هذا القول الأخير ثم بنى على ذلك حكمه الفصل بأن اللغة لا تخضع أولا تخضع كلها للعقل كان الخطب أفقهم واعظم ! والنقطة الأساسية التي انطلقت منها هذه الفكرة الوهمية هي عدم تمييز اللغويين المذكورين بين استعمال الرجل البسيط لكلمة ( Logique ) كصفة لما هو منطقي عنده وبين مفهومها العلمي . ففي الاستعمال الأول تدل هذه الكلمة على ما يجده العوام من انسجام خارجي بين الأشياء (فاذا لم يلاحظوا هذا الانسجام قالوا انه غير « Logique » أي غير معقول عندهم ) وأما المفهوم العلمي فهو وصف يطلقه العلماء على العمليات العقلية الصحيحة ( المستقيمة من حيث تسلسلها الصوري ) وهذا لادخل للغة فيه . واذا أرادوا أن يعربوا عن معقولية اللسان فانهم يصفونه بكلمة ( Intelligible ) ويعنون بها وبمفهوم المعقولية ( Intelligibilité ) إمكانية الإدراك العقلي بالنسبة لجميع الظواهر فما من ظاهرة في الدنيا الا ويمكن للعقل ( على ممر الزمان ) أن يدركها ادراكا كاميا بالكشف عن بنيتها الخفية وعن كيفية اندماجها في النظام الذي يتضمنها وبيان علل حدوثها وتحولها . وكلما خرج شيء عن هذا الذي أثبتوه اقتنعوا بضرورة تعليل هذا الخروج بل واعادة النظر في القوانين التي أثبتوها وفي النظريات العامة ان اقتضى الحال ، لا لهدمها وازالتها بل لتوسيعها وتصحيحها حسب ما تقتضيه اكتشافاتهم .

والثاني هو التباس آخر وقع في مدلول كلمة « منطقي » . فمن المعروف أن اللفظ العربي هو ترجمة لكلمة يونانية يرجع أصلها الى مادة ، Logos وهذه المادة تدل على عدة معان منها الكلام والعقل ولهذا علاقة بما كان يظنه ارسطو من وجود تواز وتطابق تام بين المجاري العقلية والمجاري اللغوية . وقد أثبت علماء النفس في زماننا عكس ذلك وعلى هذا التحقيق الأخير بنى أصحاب الفيلولوجية التاريخية فكرتهم التي ذكرناها فانهم استدلوا بعدم التطابق والتوازي بين النشاط الفكري والنشاط الكلامي ( 18 ) ( وهذا صحيح ) على استحالة التوافق المستمر بين المنطق واللغة . وقد قلنا ان أريد بهذا المنطق حصول التطابق السطحي بين ظاهر الأشياء فهو كذلك ( لأن اللغة ليست آلة بسيطة وحلقة مفرغة ) ولكن لا يجوز لأى واحد أن يستنتج من ذلك ان الظواهر اللغوية غير قابلة للتحليل العقلي إذ شتان ما بين البحث عن الانسجام العميق للأشياء وبين هذا المنطق الساذج . وان أريد بلفظ المنطق القوانين العقلية التي يتوصل بها الى اثبات

( 17 ) مثل عدم التطابق في اللغة العربية بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث وغير ذلك .

( 18 ) ومعنى ذلك أنه ليس كل ما في الذهن يظهر بالضرورة في الكلام وفهمه هؤلاء اللغويون وغيرهم على أن « اللغة ليست كلها منطقية » وأن لها منطقا خاصا ، واذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفهم هذا المنطق اللغوي الغامض بدون أن تلجأ الى استعمال المنطق العقلي ؟

الحقائق (19) يكن القول السابق فاسداً من أساسه لأن البحث عن أسرار الأشياء (وهو موضوع العلم) هو عبارة عن تحويل المنقول الى معقول كما قلنا أى جعله قريبا من الأفهام لا خاضعا لسلطان العقل بل موافقا لبديهياته الأولية ولما يترتب على تركيباتها من قضايا ونتائج فالظواهر اذا لم **تعقل** أى اذا لم تحول الى نظام واضح يمكن تعليقه وتفسيره فقد بقيت في حيز المجهول ولم يحصل أى علم حقيقى بإدراكها الإدراك الحسى المجرد . وهناك فرق بين أن يعقل نظام اللغة ويفسر تفسيراً عقلياً بالانتقال من المعلوم الى المجهول وبين أن يجعل « منطقياً » بالمعنى المشار اليه (أى منسجماً في مظهره الخارجى) (20) .

هذا وقد اعتمد فقهاء اللغة العربية في زماننا على هذه الالتباسات للهجوم على مناهج البحث التى استعملها النحاة العرب في القديم واتهموهم ظلماً بتهم كثيرة منها محاولتهم إخضاع اللغة للمنطق - اليونانى طبعاً ! لانهم لا يتصورون أن يكون لأولئك العلماء منطق آخر غير (21) وتهاونهم بالنقل والسماع ورأوا في المذهب الكوفى المنهاج اللغوى السليم لانهم اعتنوا - في نظرهم - اعتناء شديداً بالرواية وصوبوا هذا السلوك الذى يعتمد على الاستقراء والذى جعلهم يعتقدون بأقوال « الإعرابية الرعناء » فحكموا له بأنه المنهاج الاستقرائى اللائق باللغة . وقد جهلوا أن كثرة الاستعمال وشيوعه هو المقياس الرئيسى في السماع لأن اللغة ظاهرة اجتماعية لا فردية فكيف يتعجبون من تحفظ البصريين في الرواية ورفضهم الأخذ عن من كان يشذ استعماله عن لغة الأكثرين وامتناعهم من القياس على كل ما شذ في الاستعمال أى من جعله أصلاً (مثلاً يمثل لغة الكافة) يجوز أن يبوب عليه وتبنى عليه الفروع (أى الاستعمالات غير المسموعة) . فنحن نفهم الآن غضب البصرى الذى يرفض أن تكسر القاعدة التى استنبطها هو أو غيره بالاستقراء الواسع لأجل شاهد واحد سمع من ناطق واحد ينتمى الى جماعة من العرب غير موثوق بعربيتهم أو وصل اليه برواية ضعيفة . امع هذا كله يقال انه مخطئ متعسف ؟ ونحن لا ننكر أن يكون النحو العربى قد تأثر بمنطق أرسطو (بعد خروجه ناضجاً مكتلهلاً لا قبل) وقد اعتمد هذا المنطق على السلو جسيموس (القياس اليونانى ( Syllogisme ) (22) وأثبت المناطقة اليوم أنه الطريقة الناجعة لتحصيل الحاصل ! (Tautologique) وهو يخالف تماماً المنطق العربى القديم الذى بنى - كما قلنا - على الاستنباط الاستقرائى Induction ampliifiante وعلى الطريقة الفرضية الاستنتاجية (23) .

## 2 - مفهوم اللسان كموضوع للدراسة العلمية

لا شك أن القارئ قد لاحظ أننا نميل الى استعمال كلمة « لسان » ونفضلها على كلمة « لغة » ولهذا الميل مبرر سنبينه الآن . لقد ترجم بعض المؤلفين العرب لفظ

- (19) وهذا هو مفهومه العلمى الدقيق ويكون أيضاً بمعنى الدراسة العلمية لهذه القوانين .  
(20) وقد ايقنا أنهم يريدون بهذا المعنى الأخير بدليل رجوعهم الى أمثلة تتفق كلها في وجود اختلاف ظاهر بين العناصر اللغوية ( انظر فندريس ، ط . 1968 . ص 111 وما بعدها ) .  
(21) راجع مقالنا « النحو العربى ومنطق أرسطو » في مجلة كلية الآداب . الجزء الأول . الجزائر 1964 .  
(22) وهي أول محاولة لصياغة المحاكمات الفكرية صياغة صورية . وحسب أرسطو القياس السلوجسمى في التحليلات الأولى (24 ب) . ( الترجمة العربية . نشرع . بدوى 1 ، 100 ) فقال : « هو قول اذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعية بذاتها » . وليس هذا القياس تحصيلياً لان ما يوجد من معلوم في النتيجة يوجد أيضاً في المقدمات ( بخلاف الاستنتاج الرياضى ) .  
(23) طرقتنا هذا الموضوع في كتابنا « علم العربية وعلم اللسان العام » .

ال (Linguistics) بـ « علم اللغة » وكنا لا نرى في ذلك باسألو أن كلمة « اللغة » كانت تدل دائما على مفهوم اللسان أى على ما حدده ابن جنى بأنه « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » (24) ولكن الأمر ليس هكذا لأنه وان دلت كلمة « لغة » على هذا المعنى العام عند ابن جنى مثلا فقد تدل أيضا على معان أخرى مشتركة مشهورة وربما غلبت هذه المعانى الفرعية على المفهوم العام . فمن تلك المعانى نذكر :

1 - المفهوم الناتج عند مقابلتها لكلمة « نحو » مقابلة الشيء لقسيمه وكذا مقابلتها للعربية ( = علم اللسان العربى ) مقابلة الخاص للعام . قال ابن يعيش في شرح المفصل : « المراد بالعربية اللغة وان كانت العربية أعم من اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب والعربية تقع على المفرد والمركب ( 1 ، 4 ) . وقال الرضى في شرح الكافية : « ان الواضع اما ان يضع الفاظ معينة سماعية وتلك هى التى يحتاج فيها الى علم اللغة وأما أن يضع قانونا كليا يعرف به الألفاظ فهى قياسية وذلك القانون اما أن يعرف به المفردات . . . وتحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما أن يعرف به المركبات القياسية . . . ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف . . . . . وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو » ( 1 ، 5 ) . وقد سمى العلماء المتأخرون « علم اللغة » بهذا المعنى « علم متن اللغة » تمييزا له عن علم العربية الذى هو أعم منه كما رأينا . قال ابن يعقوب المغربى في شرح التلخيص : « علم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات اللغوية ويسمى هذا العلم علم المتن لأن المتن هو ظهر الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه . . » ( 1 ، 146 ) فمما تدل عليه اللغة - وهو مدلول معروف شائع - مجموعة المفردات التى يتكون منها لسان من الألسنة . ودراستها هى ما يسمى بالفرنسية ( Lexicologie ) .

2 - المفهوم الناتج من مقابلتها لكلمة « اصطلاح » . وهذا التقابل يجرى استعماله بكثرة في التحديدات اللغوية - خصوصا في تحديد معانى المصطلحات . ففى كل الكتب الفقهية مثلا نعر على مثل هذه العبارات : « الصلاة لغة هى الدعاء وفي الاصطلاح . . » فاللغة بهذا المعنى هى المفردات المتبدلة عند جميع الناطقين أى اللغة غير الفنية .

3 - رأينا في كل الكتب النحوية - واللغوية بصفة عامة - استعمالا آخر حقيقا بأن يلتقت اليه وهو هذا الذى نجده في مثل هذه العبارات : « والرفع في جميع هذا عربى كثير في جميع لغات العرب ( سيويوه ط . بولاق : 1 / 110 - 111 ) - « لغة كثيرة في العرب جيدة » ( 1 ، 314 ) - « لغة أهل الحجاز » ( 1 ، 28 و 11 ، 256 ) « لغة هذيل » ( 11 ، 191 ) . ومن البين أن كلمة لغة تدل ههنا على استعمال لغوية اقلية أو قبلية تمتاز عن الاستعمال العام بميزات خاصة . فهى اذا كفيات محلية في اداء اللغة العربية ( Réalisations locales ) وتطلق غالبا - خلافا لما يظن - على الكفيات الجزئية ( مثل نصب أهل الحجاز لخبر ما المشبهة بليس ) وقد تدل على مفهوم اللهجة قليلا لأن قول سيويوه « على لغة هذيل » ( 11 ، 191 ) لا يعنى باللغة فيه لسان هذيل كله بل هذا الأداء الخاص الجزئى الذى هو فتح عين الكلمة في جمع فعلات مع كونها حرف علة مثل بيضات وجوزات . وكذلك اذا قالوا « أن في جزاف ثلاث لغات » أى ثلاث كفيات في ادائها انفردت بها بعض الجماعات دون بعض . وقد يتفق أن تكون هذه الكيفية الادائية واسعة المجال وتعتبر مع ذلك لغة محلية .

فهذه أربعة معان ( بما فيها مدلولها الذى حدده ابن جنى ) ترجع كلها الى مفاهيم لسانية محضة . أما لفظ « لسان » فانه لا يبدل ، بهذا الاعتبار

الا على معنى واحد وهو المعنى المقصود في تسميته « بعلم اللسان » ( 25 ) ونرى أن تخصص هذه الكلمة لهذا الغرض وان نقول « علم اللسانيات » مثلا كما نقول علم الرياضيات أو البصريات وأن تخصص كلمة « لغة » إذا أضيفت الى العلم للدلالة على دراسة اوضاع المفردات . أما إذا افردت عن العلم فلا بأس باستعمالها ، مع كلمة لسان ، للدلالة على المفهوم العام . أما إذا نسبنا شيئا الى اللغة الدالة على مجموعة المفردات اللغوية فالأحسن أن نقول مثلا : الظواهر الإفرادية أى الخاصة بالمفردات Lexicologique وتقابلها الظواهر التركيبية أى الخاصة بالتركيب وهى الظواهر النحوية ( النحو بمعناه الخاص أى علم الابنية التركيبية Structures Syntaxiques ) أما الكيفيات الادائية المحلية أو القبلية فيمكن أن تسمى بالاداء اللهجى أو التنوع اللهجى ( Variante dialectale ) . وتستعمل كلمة لغة أيضا بهذا المعنى لكن بشرط أن توجد هناك قرينة يرتفع بها اللبس . وإذا كان الاداء راجعا الى الشخص لا الى الجماعة فيسمى « لغة » Variante individuelle ، وإذا كان مسببا عن عوارض التركيب ( وهو جماعى ) فهو « بدل » ( Variante combinatoire ) ( 26 ) .

هذا وينبغى الآن أن نحدد مفهوم اللسان حسب ما عرفه العلم الحديث وحسب ما هو عليه عند علماء اللسانيات أى باعتباره موضوعا من مواضيع البحث العلمى وننجنب فى نفس الوقت كل التصورات غير العلمية التى ترجع الى ماهية اللغة ومختلف مظاهرها نقول هذا احترازا عما قد يتوهمه البعض ممن ليس هذا الفن من اختصاصه لأن الكلام فى نظر الناطقين ، هو عمل عادى لا غرابة فيه وكل واحد يعتقد أنه من أقرب الأمور الى الأفهام وأعرفها الى الانسان لأنه شئ مألوف يستأنسه المتكلم منذ أن بدأ يقطع صوته التقطيعات الكلامية الأولى وبالتالي رسخ فى ذهنه أنه يعرف كل شئ عن اللغة والواقع ان الاستئناس الذى تسببه العادة هو من أكبر العوائق التى تعترض طريق المعرفة العلمية . لأن العلم لا يمكن أن يحصل الا إذا بدأ الانسان يحير فى المخلوقات وظواهر الكون ويتعجب من وقوعها وكيفية حدوثها وأيقن أن ما تكسبه حواسه المجردة وخبرته العفوية من المعلومات السطحية — والخاطئة أحيانا — لا يمكن أن تغنيه عن عناء البحث الاستقرائى وأتعاب الترتيبات والتحويلات العلمية . ومن الصعب جدا أن يتجرد الشخص الذى لا ينتمى الى أهل فن من الفنون من جميع اعتقاداته التى تقع على موضوع هذا الفن . ولا شك أن فضل الباحثين فى العلوم الانسانية عظيم لأن الظواهر الانسانية هى ظواهر كثيفة ، يحول بينها وبين الناظر فيها . الانسان نفسه ، بسبب ألفته لها وما يترتب عليها من الاوهام وكلنا يعرف مبالغة العادة من القوة فى تخدير الوعى والشعور بصفة عامة والحاسة العلمية بصفة خاصة .

فالسؤال الذى نلقيه على انفسنا هو السؤال عما عساه أن يدخل من الأحداث والمفاهيم فى ميدان اللسانيات وما لا يدخل منها فيه أو بعبارة أخرى أن نتساءل ماذا يمكننا أن نسيج عليه صفة اللسانية ( 27 ) ونقطع عليه بأنه من موضوع علم اللسان

(25) وله ، طبعاً ، معانٍ أخرى مثل المعنى المعروف ( وهذا نفس ما هو حاصل فى التسميات الاجنبية ) ولسان الميزان وغير ذلك ولكنها معانٍ غير ملية .

(26) استعمل العلماء العرب قديماً جميع هذه المصطلحات بهذه المعاني نفسها ( باستثناء كلمة « لهجة » ومشتقاتها ) .

(27) نسبة الى اللسانيات لا الى كلمة « لسان » المجردة لأنها كلمة أى وحدة لغوية يجوز استعمالها على غير ما وضع لها من معنى اصطلاحى . أنظر ما يلي من كلامنا عن الاستعمال المجازى .

وماذا يجب علينا أن ننفي عنه هذه الصفة . وسنبداً في الإجابة بهذا القسم السالب من السؤال .

من المعروف أن جميع ما يحصل للدلالة على شيء يمكن أن يستعمل استعمالاً مجازياً وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى كلمة « لغة » ( ومرادفها ) ، فكثيراً ما نسمع ونقرأ أن للجملات وللجمادات لغة ولساناً ولا يعنون بذلك أنها تتكلم وتنطق مثل الإنسان إنما مقصودهم أن حالها ووضعها وصيرورتها دليل أما على سر راجع إليها وأما على سر يضعه الإنسان فيها وذلك مثل قولهم « لغة الزهور » ، كأن يدل لونها وكيفية وضعها في الباقة على غرض من وضعها هكذا وكذلك قول العرب « لسان حالها » وهو قريب من معنى المثل « ورب حال أفصح من مقال » . فالجواز واقع هنا بجامع الدلالة فقط وعلى هذا فليست هذه المعاني المجازية داخلية في ما يصدق عليه موضوع اللسانيات لأن هذا العلم — بما هو علم — يهتم بالحقيقة لا بالمجاز وزد على ذلك أن التسمية المجازية ينتقض بها التحديد العلمي وذلك لأن المجاز هو « ما نقل من معناه الأصلي إلى معنى آخر لعلاقة جزئية توجد بينهما » بخلاف الحقيقة فإنها لفظ بقى على ما وضع عليه في الأصل .

ومن الأمور التي لا يجوز لنا أن نعزيناها إلى علم اللسان — كعلم مستقل قائم برأسه — نذكر أيضاً الظواهر التي لها علاقة بالأحداث اللغوية وليست هي بنفسها وفي ذاتها ظواهر لغوية بل قد تعتبر هذه وتلك كأفراد لمجموعة أوسع منها وأشمل ، تستوعبها جميعاً . وعلى هذا فإن اللسان قد يكون موضوعاً فرعياً وجزئياً للعلوم وفنون أخرى غير اللسانيات . وهذا يميز العلوم بعضها عن بعض أي كونها تقتصر دائماً على موضوع واحد يتفق في تحديده جميع العلماء ( بالاعتماد على صفاته اللازمة للعارضة ) ثم تفرع عليها الفروع الكثيرة . فالاعتصام على الموضوع الواحد لا يمنعها إذا من الالتفات إلى كل ما له علاقة بهذا الموضوع سواء كانت هذه العلاقة علاقة تضمن ( inclusion ) : من الأعم إلى الأخص والعكس ( 28 ) أم علاقة . تلاق ( intersection ) يلتقي أحدهما بالآخر في شيء ويفارقه في آخر ، فقد ينظر العالم النفساني مثلاً في أحداث الكلام لأن لها جانباً سيكولوجياً . مهماً وينظر العالم الاجتماعي فيها أيضاً لاهتمامه بكل ما يحصل في المجتمعات وبسبب الاجتماع نفسه وقد يهتم المنطقي بما يربط الكلام بالصياغة المنطقية وكل يتناول اللسان وأحداثه من جانب واحد وليس هو في الحقيقة الموضوع الرئيسي الذي تطرقه اللسانيات البحتة . ففي كل هذه الحالات يعالج اللسان كظاهرة نفسانية أو اجتماعية أو منطقية أي في إطار غير إطاره الخاص . والدراسة اللسانية كما قال سوسور « هي دراسة من اللسان واليه » ( 29 ) لأن لجميع العلوم الأخرى مواضع خاصة بها وقد تلتقى بموضوع علم اللسان ولكن الذي يهمها ليس اللسان في صفاته الذاتية بل في صفاته التي ترتبط بموضوع أبحاثها . وقد تنبه اللسانيون الأوربيون إلى هذا منذ أن قال سوسور كلمته المشهورة فتركوا للنفساني دراسة المظهر السيكولوجي وللإجتماعي الجانب الجماعي وللنطقي الاعتبارات العقلية الصورية وللأديب المظهر الخطابي والشعري والجمالي واكتفوا بما هو راجع إلى اللسان وحده . وهذا المظهر اللساني المحض هو الذي سنبينه فيما يلي :

(28) تعتبر اللسانيات فرع من علم أوسع وأعم منها يقال له علم الأدلة ( Sémiologie ) وعلى هذا ليس كل ما هو راجع إلى هذا الأخير يدخل في علم اللسان .

(29) انظر كتابه : Cours de linguistique générale ط . باريس 1966 ، ص 317 .

لكي تتضح لنا جيدا اصالة الموضوع المذكور نسعى أن ننظر في تلك الصفات اللازمة لنكتشف عما ينفرد به هو دون غيره . وخير الوسائل في ذلك هو النظر في العلاقات التي تربط بين الأحداث اللغوية المختلفة أي النظر في مراتب عمومها وخصوصها ومواضع تلاشيها وتفارقها . وننتقل من التحديد الذي وضعه العالم الفرنسي اندري مارتنى (A. Martinet) فقد قال هذا العالم :

« ان اللسان (30) هو اداة تبليغ ، يحصل على مقياسها تحليل لما يخبره الانسان (31) على خلاف بين جماعة وأخرى (32) وينتهي هذا التحليل الى وحدات ذات مضمون معنوي وصوت ملفوظ وهي العناصر الدالة على معنى ( monèmes ) ويتقطع هذا الصوت الملفوظ بدوره الى وحدات مميزة ومتعاقبة : وهي العناصر الصوتية ( phonèmes ) (33) ويكون عددها محصورا في كل لسان وتختلف هي أيضا من حيث ما هيتهما والنسب القائمة بينهما باختلاف اللسنة (34) » .

إذا تتبعنا الصفات التي ذكرها مارتنى على التوالي ، رأينا ان جميعها لازم لمفهوم اللسان لا تفارقه ابدا ولذلك ادرجها في هذا التحديد الدقيق . وقد يشاركه فيها غيره من الظواهر الا أنها لا تجتمع كلها لغير اللسان كما سنراه . فأول هذه الصفات هي أنها — على حد تعبيره — أداة تبليغ وفي هذه العبارة عنصران أساسيان : الاول هو مفهوم الاداء ( Fonction = ) (35) الذي تقتضيه كلمة « اداة » والثاني هو التخاطب أو التبليغ المتبادل بين أفراد الجماعة وهو تبادل معلومات وأغراض بكيفية خاصة وهذان العنصران تتشقق فيهما اللنة وغيرها من الظواهر الادائية التبليغية . ويقتضى مفهوم الاداء وجود جهاز خاص يستعمل لتحقيق غاية معينة وهو هذا التبليغ وسنرى فيما بعد أهمية هذا المفهوم الجزئي . أما التخاطب ( Communication ) فيقتضى مفهومين أيضا الاول هو أنه لا يتم الا بواسطة نظام من الادلة والعلامات وهو هذا الجهاز الذي أشرنا اليه وهذا ليس خاصا باللغة لان الأنظمة الدلالية كثيرة ( مثل الاشارات العادية والاشارات المصطلح عليها في البحرية ونظام المرور في الطرقات والرموز المستعملة في المواصلات البريدية وغير ذلك ) (36) الا أنه صفة لازمة للغة . والثاني هو أن اللغة إنما هي مواضعة واصطلاح ( Code ) يتواضع عليه الناطقون بها . وكل هذه الاشياء إنما هي نظم اجتماعية من نوع خاص ويمكن أن يظهر ترابطها ( من الأعم الى الأخص ) بهذه الكيفية :

(30) أي لسان كان .

(31) أي ما يعلمه بالتجربة سواء كانت حسية أم ذهنية .

(32) بين ذوى الالسة المختلفة .

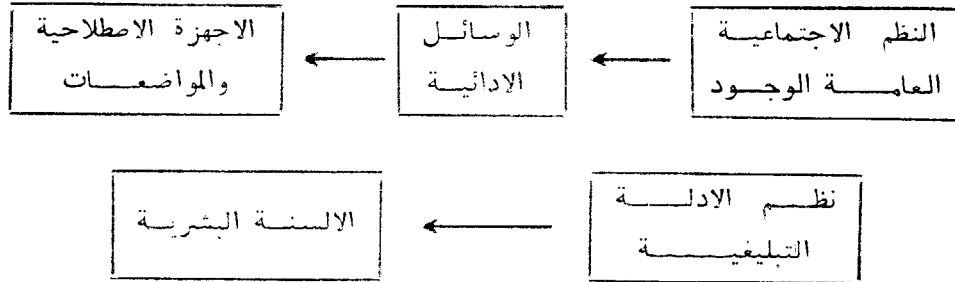
(33) يناسب الـ phonème « حرف المعنى » عند العرب وهو يقابل « حرف المعنى » بمفهومه العام القديم أي العنصر الدال على معنى . وقد تطور هذا المفهوم فصار يدل بعد سيبويه على ما يقابل الاسم والفعل .

(34) انظر كتابه : Eléments de ling. générale : الطبعة المذكورة . ص 20 .

(35) يجب أن يميز بين المعاني التي تدل عليها هذه الكلمة . فاننا رأينا أنها تدل على تحقيق وتادية اللغة أو الصوت وهذا يناسبه ما يسمى عند اللسانيين بـ réalisation أما معنا فهو قريب من هذا لان الاداء هو القضاء والانجاز فهو القيام بعمل أو وظيفة أو هو الوظيفة نفسها .

(36) وقد حاول العلماء العرب حصر هذه الأنظمة في دوال أربعة : الكتابة والاشارة والعقد النسب ، وقد ظهرت الان أنظمة أخرى كثيرة جدا .





ثم ان اللغة وان كانت مهمتها الرئيسية هي التبليغ فان لها عملا آخر كانه تابع وملازم للتبليغ وذلك هو تحليلها للواقع الذي يظهر ويتحقق بظهورها وتحققها لأن الكلام الذي هو فعل المتكلم أى المبلغ انما هو تقطيع يقع على حقيقتين مختلفتين في وقت واحد وهما الصوت الذي يرسله المتكلم والمعاني ( ما حصل له من المعلومات الاختبارية ) التي يريد ابلاغها الى السامع . فواضع اللغة ( أى مجموع الناطقين ) عندما يضع الأدلة اللغوية بتخصيص بعض المخارج الصوتية ازاء المعاني فانه يجرى على مادة الصوت تحليلا علاجيا يتبعه بالضرورة تحليل آخر مزامن له يجريه على المعاني وكما ان اللغات تختلف بعضها عن بعض في ماهية أصواتها ونظام أبنيتها فكذا يختلف تحليل المعاني فيها وهذه هي أكبر حجة يستمدها اللسانيون من مشاهداتهم ليردوا على من ادعى ان اللغة انما هي نسخة — من حيث معانيها — للواقع . تطابقه مطابقة تامة . والحق ان لكل لغة نظرة خاصة الى الواقع ( نظرة خاصة لأصحابها في الحقيقة ) ويستلزم هذا أيضا عدم مطابقتها للظواهر الفكرية وقد كان يظن الكثيرون ان الفكر محتاج الى اللغة فلا بد ان يكون هناك كلام نفساني يماثل الكلام الملفوظ . وهذا صحيح بالنسبة الى الناطق الذي يستعمل اللغة في جميع محاكماته ويجهل مع ذلك الرياضيات وبالنسبة الى العمليات العقلية الراقية التي يجريها هذا الناطق . أما بالنسبة الى الصم البكم أو الرياضى الذي يستعمل الرموز وبالنسبة الى العمليات اللاشعورية فغير صحيح لأن المفكر يستعمل في جميع هذه الصور الرموز غير اللغوية ونستنتج من هذا ان قوام التفكير انما هو الرموز مهما كان نوعها لا الرموز اللغوية فقط .

ويفضى بنا كلامنا هذا الى القول بان الدوال — اللغوية وغير اللغوية — تتكون دائما من مادة هي قوامها ومحلها ونسبها **الدال** ومن مضمون يحل هذا المحل وهو **المدلول** الا ان اللسان قد يفارق غيره من الدوال في أنه **صوت ملفوظ** فان بعض الدوال قد تكون مادتها غير صوتية ( تكون انوارا أو مادة صلبة أو حبرا أو حركات ) وتكون أصواتا لكنها غير ملفوظة أى غير حادثة في المخارج والأحياز الصوتية الانسانية . فهذه ميزة تمتاز بها اللغة عن غيرها وربما حملنا هذا على القول بان الصفة الصوتية الفيزيولوجية ( acoustico-physiologique ) هي أهم شيء في اللغة وليس الأمر كذلك لأن ميزة اللسان الذاتية لا يمكن أن تنحصر في مادتها بل في صورتها كما سنراه فيما بعد .

ويترتب على المظهر الصوتي أن اللغة بعدا واحدا وهي صفة تخالف فيها بعض الدوال التي لها بعدان أو ثلاثة ابعاد فان الصوت لا يحصل الا متتابعاً متسلسلاً تتعاقب فيه عناصره الحرفية الواحد بعد الآخر فبعده هو الزمان لا غير وهذا امر خطير جدا لأنه يؤثر في نظام اللسان ايما تأثير .

وصفة أخرى تلزم اللغة أيضا هي انقسامها الى مستويين من التحليل وهما: **التقطيع الاولى** ( première articulation ) ( 37 ) الذى يقع على مدارج الكلام ( la chaîne verbale ) وينتهى الى العناصر الدالة على المعانى الافرادية وهى **الكلم (38) والتقطيع الثانوى** الذى يخص هذه الكلم نفسها ويفضى الى العناصر الصوتية غير الدالة التى تتركب منها الكلم وهى حروف المباني . وهذه ميزة تنفرد بها اللغة أيضا عن غيرها من الدوال وسنطيل البحث عن اسرارها فى الأبواب الآتية ان شاء الله .

وتتداخل هذه العناصر الاولى والثانوية تداخلا عميقا فتصير بذلك بنيانا مرصوصا ذا انسجام واعتدال ولولا هذا الاعتدال لما كان فى قدرة اللسان أن يقوم بمهمته أى مهمة التبليغ لأنه جهاز مركب ولا يمكن لأى جهاز أن يؤدي عمله ان لم تتوفر فيه شروط منها هذا الاعتدال القائم بين أجزاء البنين وبين مواضعها التى تحتلها فى الجهاز فلكل دوال من دواليبه موضع من المجموعة وكل يؤدي بذلك المحل عملا خاصا به يرتبط بما تقوم به الدواليب الأخرى من أعمال خاصة ارتباطا شديدا فكل يعمل لفائدة الآخر ولصالح المجموعة بغية الوصول الى هدف معين وهو التبليغ . فأهم شئ فى اللسان وأخص صفاته هو اذا الصورة الأدائية التى يختص بها هو وحده والتى تنتج عن تأليف أجزائه وتعاضلها . وهذه الصورة هى البنية اللسانية التى يتخذها اللسان كموضوع لدراسته .

وقد تتغير المادة التى تتركب منها هذه الأجزاء على ممر الزمان فتتحول الصورة بنحول مادتها حالة بعد حالة وهذا أيضا جدير بالدراسة الا أن التحولات الزمانية كأحداث تاريخية لا تدخل فى مفهوم اللسان لان الصفة التطورية ليست ذاتية بالنسبة الى اللسان بل الذى يهم اللسان هو البنية اللسانية فى ذاتها وبالنسبة الى مسالكها ومجاريها فى عملية التبليغ . أما الجانب التطورى فهو اعتبار اضافى لأنه يجوز للباحث أن يتناول اللسان من جوانب كثيرة : الفيزيولوجية والصوتية والنفسانية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية ولكنه فى جميع هذه الحالات يرمى الى شئ واحد ( كباحث لسانى فقط ) : وهو الكشف عن اسرار البنية اللسانية ومجاريها سواء كان ذلك فى زمان واحد من تطور اللسان ام فى أزمنة كثيرة متتابعة .

( يتبع )

عبد الرحمن  
الحاج صالح

(37) استعمل العلماء العرب هذه التسمية نفسها - خصوصا الاسونير - وهي تؤدى عن تعريب .

(38) سبق أن قلنا أن العناصر الدالة هي حروف المعنى وهي ابد الكلام : الكلمة عند سيبويه وعند بعض من تابعه فى ذلك الرضى الاسترلابدى ، هي أقل ما ينطق به ما يترعى معنى ونحوه ومعجمه على حركات الاعرابية ( انظر شرح الكافية للرضى : 1 ص 5 )

المجال المفهومي الدلالي للفظ اللسان

